الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير-البيض-

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

تحت عنوان:

واقع القطاع الفلاحي وإبراز دوره في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2022)

من إعداد الطالبان: تحت إشراف : د. قصابي شعبان

- طرشي رشيد
- بوفنيك عمر

اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	اسم المؤسسة	الملاحظة
صكوشي حاسين	دكتور	المركز الجامعي نور البشير البيض	رئيسا
قصابي شعبان	دكتور	المركز الجامعي نور البشير البيض	مشرفا ومقررا
موسي آسية	دكتورة	المركز الجامعي نور البشير البيض	ممتحنا

السنة الجامعية :2022-2023

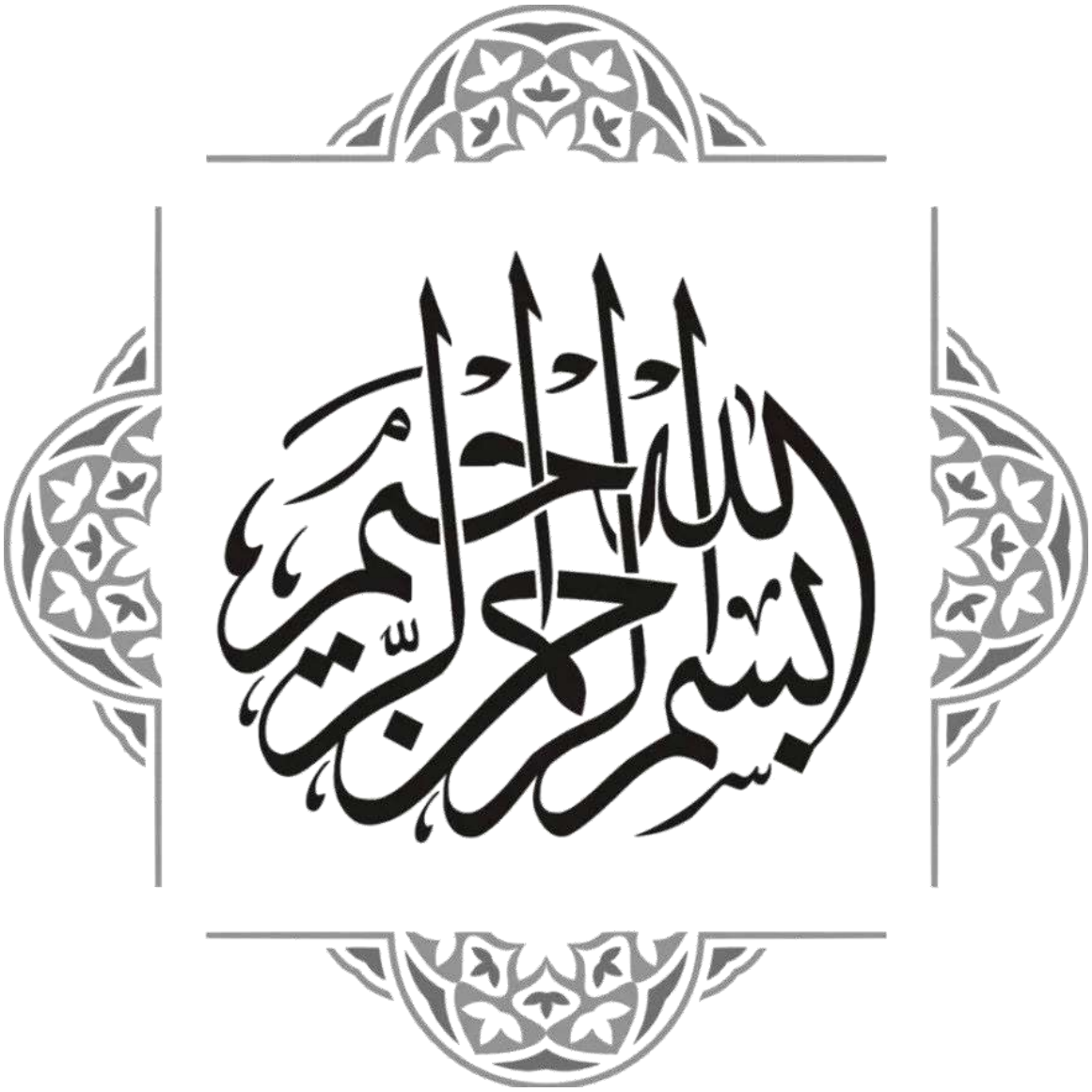
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

بعد الشكر الله والحمد على تمام هذا العمل المتواضع

نتقدم بشكر كل من لم يبخل علينا بيد المساعدة

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف

على الإرشادات والتوجيه

والى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل

من قريب أو بعيد

رشيد/ عمر

اهداء

اهدي عملي هذا إلى والديا إلى أسرتي وأهلي و إلى رفيقة دربي :مروة

وأصدقائي الى كل أساتذتي الذين علموني كل

حرف و كل كلمة ، الذين درسوني

و علموني طيلة مسيرتي الدراسية

طرشي رشيد

اهداء

الى من قال الله فيهم عز و جل

* وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا *

ذلك هو ابي سيدي

تلك هي امي نبض قلبي

إلى إخوتي وأختي الغاليين على قلبي

الى كل من ساعدني في مساري الدراسي

بوفنيك عمر

كان هدفنا من هاته الدراسة هو معرفة أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر وقياس هذا الأثر من خلال البحث عن العلاقة بين المتغيرات التي تفسر القطاع الفلاحي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الذي قد اعتبرناه مؤشر على النمو الاقتصادي ، وقد تم تحليل الأثر باستخدام التحليل القياسي الكمي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2022 كما أننا طبقنا منهجية الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الزمني ARDL التي مكنتنا من دراسة علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات التي قمنا بدراستها.

ومن خلال ذلك يمكن القول إن زيادة قيم المتغيرات الموجودة في القطاع الفلاحي لها تأثير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية : القطاع الفلاحي ، النمو الاقتصادي ، نموذج ARDL ، الأثر

Résumé :

Notre objectif dans cette étude était de connaître l'impact du secteur agricole sur la croissance économique en Algérie et de mesurer cet effet en recherchant la relation entre les variables qui expliquent le secteur agricole et le PIB par habitant, que nous avons considéré comme un indicateur de L'impact a été analysé à l'aide d'une analyse standard quantitative. Au cours de la période de 1990 à 2022, nous avons également appliqué la méthodologie autorégressive ARDL, qui nous a permis d'étudier la relation de cointégration entre les variables que nous avons étudiées.

A travers cela, on peut dire que l'augmentation des valeurs des variables dans le secteur agricole a un impact sur la croissance économique à long terme.
Mots clés : secteur agricole, croissance économique, modèle ARDL, impact.

Abstract:

Our aim in this study was to know the impact of the agricultural sector on economic growth in Algeria and to measure this effect by searching for the relationship between the variables that explain the agricultural sector and per capita GDP, which we considered as an indicator of economic growth. The impact was analyzed using quantitative standard analysis. During the period from 1990 to 2022, we also applied the ARDL autoregressive methodology, which enabled us to study the cointegration relationship between the variables that we studied.

Through this, it can be said that the increase in the values of the variables in the agricultural sector has an impact on economic growth in the long term.
Keywords: agricultural sector, economic growth, ARDL model, impact

الفهرس

كلمة شكر وتقدير	
اهداء	
ملخص	
الفهرس	I
قائمة الجداول	V
قائمة الاشكال	VII
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي	
تمهيد:	06
المبحث الأول : الإطار النظري للقطاع الفلاحي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	07
المطلب الأول : القطاع الفلاحي في الجزائر لفترة من 1990 إلى 2022	07
• الفرع الأول الوضع العام للقطاع الفلاحي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 الى 2022	07
• الفرع الثاني : واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات(1990-2022)	17
• الفرع الثالث الأجهزة المساعدة لتحقيق أهداف الإصلاحات الوطنية لتنمية الفلاحة:	21
المطلب الثاني : التوجهات المستقبلية للتنمية الفلاحية المتواصلة	24
• الفرع الأول : تفعيل سياسة الإرشاد الزراعي وتوسيع المجالات:	25
• الفرع الثاني: إمكانية التوسع في الزراعة العضوية	25
• الفرع الثالث: رغبت الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	26
المطلب الثالث : الإجراءات المتخذة في مجال ترويج الصادرات الفلاحية	27
• الفرع الأول: إعادة هيكلة القطاع الزراعي:	28

• الفرع الثاني : تنظيم مسار التسويق:	29
• الفرع الثالث: تقوية المنشآت المتخصصة في المجال الزراعي:	30
المبحث الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي:(1990-2022)	32
المطلب الأول مفاهيم حول النمو الاقتصادي:	32
• الفرع الأول مفهوم النمو الاقتصادي:	32
• الفرع الثاني استراتيجيات النمو الاقتصادي:	34
• الفرع الثالث محددات وأنواع النمو الاقتصادي:	34
المطلب الثاني : مكانة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي في الجزائر:(1990-2022)	36
• الفرع الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر:	36
• الفرع الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر:	38
• الفرع الثالث : مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل في الجزائر:	40
خلاصة الفصل:	43
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2022	
تمهيد:	45
المبحث الأول منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم	46
المطلب الأول منهجية الدراسة القياسية	46
• الفرع الأول: دراسة الارتباطات بين المتغيرات	47

• الفرع الثاني القيم الذاتية والتمثيل البياني للمتغيرات	49
• الفرع الثالث: التعليق على المحوريين F2 – F1	50
المطلب الثاني :اختبار التكامل المشترك بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي	51
• الفرع الأول كتابة الشكل التحليلي للنموذج:	52
• الفرع الثاني دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:	55
المطلب الثالث التفسير الاقتصادي للنتائج	57
خلاصة الفصل	59
الخاتمة	61
المراجع والمصادر	64
الملاحق	70

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الكلية للجزائر	10
02	المساحة المستعملة للزراعة من إجمالي الأراضي الزراعية	11
03	نسبة المياه المحسوبة من إجمالي المياه العذبة	12
04	نسبة اليد العاملة الزراعية من إجمالي القوة العاملة الكلية	13
05	مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية (2001–2019)	19
06	قيمة الغلاف المالي الموجه لدعم الفلاحة (2001-2004)	21
07	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 1990– 2021	36
08	تطور الواردات والصادرات الفلاحية خلال فترة 1990–2021	38
09	تطور عدد مناصب الشغل في القطاع الزراعي خلال الفترة(1990-2021)	41
10	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	47
11	حساب القيم الذاتية	49
12	مساهمة المتغيرات على المحورينF1.F2	50
13	نتائج اختبار ديكي فولدر ADF للمتغيرات محل الدراسة	55

قائمة الاشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 01 : تمثيل القيم الذاتية المصدر:	46
الشكل 02 : التمثيل البياني للقيم الذاتية	47
الشكل 03: يوضع مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر	37
الشكل 04: يوضع تطور الواردات والصادرات الفلاحية خلال فترة 1990-2021	39
الشكل 05: تطور عدد مناصب الشغل في القطاع الزراعي خلال الفترة(1990-2021)	42
الشكل 06 : التمثيل البياني للقيم الذاتية :	49
الشكل 07 : التمثيل البياني للمتغيرات :	50

مقدمة

تحتل الفلاحة مكانة مهمة في جميع اقتصاديات الدول كما أنها الركيزة الأساسية فيه سواء في الدول النامية أو المتقدمة فهي الدعامة الرئيسية للتنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولها جانب في التقليل من التبعية للخارج وتوفير الغذاء، كما تعد محفزا أساسيا للصناعات المرتبطة بالزراعة، وعليه فإن الدول النامية تعتمد بدرجة كبيرة على الجانب الفلاحي لأنه بالنسبة لها الممول الأول للناتج المحلي ومعظم اليد العاملة تتجه نحو هذا القطاع فهي مصدر مهم للدخل لغالبية الفقراء في المناطق الريفية، كما أنها أداة لكسب الرزق وتوفير الحياة الكريمة، أما بالنسبة للدول المتقدمة فهي تعمل على تنمية هذا القطاع من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والسيطرة على الأسواق العالمية وهذا ما يمكنها من التحكم في الأمن الغذائي العالمي.

الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تسعى إلى توفير الأمن الغذائي خاصة بعدا ما يحصل في العالم جراء الحرب الروسية على أوكرانيا وتغير النظام العالمي لأن الجزائر من أكبر الدول التي تستورد القمح من أوكرنا وعليها وجب عليها التقليل من حجم الواردات الزراعية والتبعية ، خاصة بعد انهيار سوق النفط الذي يعد المصدر الأول لاقتصادها ، فالجزائر من الدول النفطية بحيث يرتكز اقتصادها بشكل كبير ومباشر على عائدات المحروقات، لذلك خاضت الحكومة منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي تجربة تنموية جديدة تجسدت في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة، تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، والتي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينيزي.

إن هذا القطاع يتوفر على قدرات هامة وواعدة يسمح استغلالها ببروز نشاطات اقتصادية جديدة وجلب متعاملين جدد، مما يجعل الفلاحة والزراعة بصفة عامة تساهم في دعم نمو وتطوير الاقتصاد الوطني بنسب متفاوتة، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014 حوالي 81.11%

يمكن القول أن الجزائر كانت حريصة على دعم وتفعيل القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية كالفلاحة والصناعة والخدمات، من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، وبشكل خاص القطاع الفلاحي الذي يمثل الشريان الأساسي في اقتصاديات البلدان العالم.

ومن خلال هذا البحث يتم دراسة واقع القطاع الفلاحي وإبراز دوره في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر ، حيت تم وضع الإشكالية التالية:

"ما مدى تأثير إصلاحات القطاع الفلاحي على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022؟"

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- ما هو دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية؟
- ما هو واقع النمو الاقتصادي في الجزائر
- ما طبيعة العلاقة بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

- للقطاع الزراعي في الجزائر دورا هاما في الاقتصاد الوطني .
- القطاع الفلاحي هو الركيزة الأساسية لتطوير الاقتصاد الوطني.
- هناك علاقة تكامل مشترك بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي في الجزائر
- هناك تأثير ايجابي للقطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر

الهدف من الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا إلى:

- التوسع في معرفة أهمية القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- تسليط الضوء على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر .
- دور القطاع الفلاحي في التنوع الاقتصادي.
- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي.
- معرفة طبيعة العلاقة بين القطاع الفلاحي و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر .

منهج الدراسة :

فيما يتعلق منهج الدراسة يتم استخدام التحليل الوصفي للملاحق الرئيسية للقطاع الزراعي والتركيب المحصولى، ورصد التطورات الحادثة فى القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة، والمتمثلة بالعقد الأخير من الألفية الثانية 1990-2022، كما سيتم استخدام الاتجاه الزمني العام للتحليل الإحصائي من خلال استخدام أسلوب الانحدار لتقدير معادلات الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة خلال الفترة المذكورة، وفيما يتعلق بمصادر البيانات للدراسة اعتمدت الدراسة على البيانات الإحصائية الثانوية المنشورة وغير المنشورة المحلية و الإقليمية و الدولية بالإضافة إلي الدراسات والبحوث

والتقارير المنشورة وغير المنشورة فى الدراسات العلمية ذات الصلة من قريب أو بعيـــد بموضـــوع الدراسة.

حدود الدراسة :

موضوع البحث ينحصر في واقع القطاع الفلاحي ومدى مساهمته في دفع عجلة النمو الاقتصادي و أهم الإصلاحات التي مسته في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022.

أسباب اختيار الموضوع:

بما أن القطاع الزراعي أصبح الآن من القطاعات الإستراتيجية الهامة في السياسة الجديدة لكل الدول بدون استثناء لكونه يساهم بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع ما أنه يضمن الأمن الغذائي للمجتمعات والأمم إذا ما استغلت إمكانياته أحسن استغلال سواء تعلق الأمر بموارده الطبيعية أو البشرية بصورة خاصة لهذه الاعتبارات كلا ارتأينا معالجة الموضوع هذا اعتمادا على مجموعة من الدوافع نذكرها فيما يلي:

- رغبة شخصية في الاطلاع على هذا الموضوع
- الاهتمام الكبير للدولة للقطاع يظهر في تسخيرها إمكانيات مادية وبشرية كبيرة تدخل ضمن أولويات التنمية بعد التهميش الذي طاله في السابق
- محاولة اكتشاف أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري

صعوبات الدراسة:

واجهتنا خلال دراستنا لهذا الموضوع صعوبات كثيرة منها أن جميع البيانات والإحصاءات التي تحصلنا عليها تتباين فيما بينها وبالتالي لا تعبر عن الحقيقة التي نريدها، وأيضا الفترة الزمنية تتوقف عند 2020 في معظم الإحصاءات المتوفرة ، كما أنه وفي الكثير من الأحيان تتضارب معظم الإحصائيات المتحصل عليها من مصلح أو هيئة مختصة إضافة إلى ذلك نذكر صعوبة الحصول على المعلومة وخاصة إذا ما تعلق الأمر بمصادرها الرسمية والتي حتى وإن تم الحصول عليها فهي متضاربة فيما يخص هذه المصادر نفسها وبالتالي فهي إذا لا تعبر في غالبها عن الظروف الحقيقية لها الأمر الذي يجعل البحث فيها مقيدا.

محاور الدراسة :

لمعالجة الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين ، في الفصل الأول والذي يعد الجانب النظري من البحث تناولنا القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي في الجزائر وقد فصلنا فيه من خلال مبحثين أين تناولنا في المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الفلاحي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، وفي المبحث الثاني : الإطار النظري للنمو الاقتصادي، أما في الفصل الثاني والذي يعتبر الجانب التطبيقي ، تطرقنا إلى الدراسة القياسية وتحليل القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي وفي الأخير خرجنا بجملة من النتائج المتحصل عليها من الدراسة وكذا مجموعة من التوصيات مذكورة في الخاتمة .

الفصل الأول

الإطار النظري للقطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي

تمهيد :

إن الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر عقب الاستقلال كانت بالأساس مرتكزة على استغلال موارد النفط وإعادة استثمارها لتنمية الإنتاج المحلي عن طريق الصناعات الثقيلة أي التصنيع والتوجه نحو الداخل. ولكن ومنذ حدوث الأزمة النفطية 1986 اختلف الأمر ،فقد تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات الاقتصادية قصد تغيير خطتها الاقتصادية لجعل الاقتصاد أكثر تنوعا وكان هذا بتمكين وتشجيع القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي ورغم ما تحققه الجزائر من نجاحات "باهتة" في هذا المجال، إلا أن واقع الزراعة ومن خلاله الأمن الغذائي يبقى دون الطموحات بمسافة كبيرة، إذ أن الجزائر لا تزال تعتبر منطقة عجز غذائي، تعتمد على الاستيراد لسد العجز في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الرئيسية. لذلك على الجزائر أن تهتم بالقطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم تحقيق التنمية في مختلف المجالات.

المبحث الأول : الإطار النظري للقطاع الفلاحي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

يعاني الاقتصاد الجزائري من أزمة خانقة متعددة الجوانب. هذه الأزمة سببها ما آل إليه القطاع الزراعي. فبتعدد أسباب أزمة الفلاحة الجزائرية التي تتعلق بمرحلة بإعطاء الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي مما أثر سلبا على القطاع الفلاحي، أو نتيجة التغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها القطاع الفلاحي والمشاكل التي عاناها، فكل هذا له نتيجة واحدة وهو انحصار الوضع الجزائري في مشكلة التبعية غذائية شبه الكاملة، في وقت أصبح فيه الغذاء هو سلاح الدول القوية في إرغام الدول على الخضوع والسيطرة عليها .

المطلب الأول : القطاع الفلاحي في الجزائر لفترة من 1990 إلى 2022

لقد عانى القطاع الزراعي في ظل المستثمرات الفلاحية ونتيجة لذلك جاء الإصلاح الثاني سنة 1990 والذي منح مرونة أكبر للإجراءات التشريعية للقطاع الفلاحي ولقد تضمن أحكاما مرتبطة بكل نزاعات التي دارت حول الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية والتي تم إعادتها إلى أصحابها الحقيقيين ، مع خلق بيئة تهتم بالفلاحة وكذا تحسين طرق التموين والتسويق كما كان هناك خطوة في تمكين الفلاح من المشاركة في تحديد السياسة الفلاحية . ومنه سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى متابعة الوضع العام للقطاع الفلاحي في الجزائر من 1990 إلى غاية 2022 وتطوراته والعوامل الواجب إتباعها لتنمية هذا القطاع .

الفرع الأول الوضع العام للقطاع الفلاحي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 الى 2022 :

زاد الاهتمام بقطاع الفلاحة على اعتبار أنّه بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أن أهمية القطاع الفلاحي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدّد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر[1].

[1] عامر أحمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010 ص25.

وقد عرف قطاع الفلاحة في الجزائر خلال فترة التسعينات وضعية صعبة كان لها تأثيرات سلبية كبيرة تسببت في هجرة الفلاحين وسكان الأرياف نحو المدن واضطرارهم لترك الأراضي الزراعية وبيع الماشية، ويسجل في هذا السياق أن 8.9 مليون نسمة هم سكان ريفيون ، كما أن الوضعية المالية الصعبة في هذه الفترة الناتجة عن تدهور المداخيل النفطية لم تسمح بوضع سياسات فعالة لدعم وتطوير القطاع الفلاحي[1].

1- مقومات ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر :

أ- مفهوم الفلاحة ووظائفها :

1- مفهوم الفلاحة:

تعني الفلاحة لغة لِفلاَحَةُ : القيامُ بشئون الأرض الزراعية مِنْ حَرْثٍ وزرع وري ونحو ذلك[2] ، واصطلاحا الفلاحة هي عملية إنتاج الغذاء، العلف، والألياف وسلع أخرى عن طريق التربية النظامية للنبات والحيوان .كلمة زراعة تأتي من «زَرَعَ» الحَب زرْعًا أي بَذَرهُ، وحرَثَ الأَرْضَ للزراعة أي هيَّئَهَا لبَذْرِ الحَب. قديمًا الزراعة كانت تعني «علْمُ فلاحة الأراضي» فقط ولكن كلمة زراعة الآن تغطي كما سبق الذكر كل الأنشطة الأساسية لإنتاج الغذاء والعلف والألياف، شاملة في ذلك كل التقنيات المطلوبة لتربية ومعالجة الماشية والدواجن.

واصطلاحا: يقصد بالفلاحة أي نشاط مرتبط بالإنتاج الزراعي والحيواني على حد سواء، وما يترتب على الفلاح من عمليات التغذية أو التصنيع بمختلف أشكاله.

وبالتالي يمكن القول بأن الفلاحة هي نشاط اقتصادي، وهذا النشاط يستهدف النباتات والحيوانات، وفي حال عده نشاطًا اقتصاديًا فهذا يعني أن الكثير من القطاعات الأخرى ستحصل على القيم المضافة الناتجة عن هذا النشاط، لاسيما قطاع الشغل، وقطاع التصنيع، وقطاع التجارة... إلخ، الأمر الذي يعزز أهمية الفلاحة والفلاحين في المجتمعات ، فقط كانت ولا زالت بعض الطرق الزراعية التقليدية تُمارس باستخدام الأدوات البسيطة، وفي قطاع المواشي كانت تعتمد فقط على المراعي الطبيعية، أي أنها كانت تأخذ طابعًا غير إنتاجي، والهدف منها الاكتفاء الذاتي، وبعض المرودوات المادية التي تكفي للعيش أما حاليا فالإنتاج الزراعي هدفه الأساسي هو سد حاجة السكان

[1] حميد باشوش ، **واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000 – 2015** ، مجلة دفاتر بوادكس ، العدد رقم 06 ، سبتمبر 2016 ، ص 7.

[2] معجم المعاني

وارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية بكافة أشكالها، وبالتالي الحصول على مردودات مجدية تناسب المشاريع الزراعية التي تقام، والتي أصبحت تستخدم الأدوات المتطورة والأبنية المجهزة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الوحدات الزراعية النباتية أو الحيوانية، بالإضافة إلى تغير جذري في طبيعة الأغذية وتأثيرها في النمو السريع للنباتات أو الحيوانات، وهي إما أعلاف أعدّها خبراء الزراعة لتناسب الطرق الإنتاجية للحيوانات في عصرنا الحاضر، أو مواد غذائية مركزة تُدرج في أغذية النباتات.

2- وظائف الفلاحة:

لعبت الفلاحة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فقد استطاعت هذه الأنشطة الزراعية بمنتجاتها المتنوعة من مواد أن تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة، تجارة وخدمات أخرى. إذ أن الفلاحة كانت وستبقى مصدرا أساسيا لتوفري المواد الغذائية الضرورية للسكان[1]. تمثل أهم وظائف الفلاحة في : توفري الغذاء، توفري المواد الأولية للبدء في عملية الصناعة الغذائية، تعتبر الزراعة مصدرا هاما لجلب العملة الصعبة، الزراعة تساهم في التنمية الاقتصادية، كما أنها تساهم في خلق سوق للمواد الغذائية، الزراعة وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي، الفلاحة قاعدة أساسية لإنشاء فرص العمل والتشغيل.

ب- مقومات القطاع الفلاحي:

تملك الجزائر عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وقربها من السوق الأوربية وشريط ساحلي طوله 1200 كلم مطل على أوروبا، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية، يمكن تلخيص هذه الموارد وفق الترتيب التالي[2] :

1- الموارد الطبيعية :

مساحة الجزائر تقدر بنحو 2.3 مليون كم مربع، ويبلغ عدد سكانها 43 مليون نسمة. وتعتبر من بين أغنى دول العالم من حيث قيمة الموارد الطبيعية في أراضيها، وخاصة في الصحراء الجزائرية، وأهم هذه الموارد هي: النفط ، الغاز الطبيعي ، الحديد ،الهيليوم ، الذهب ، الماس ، النفط.

---

[1] نعيمة زلاطو ، حكيم حداشي ، **المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري، للوصول إلى التنمية الاقتصادية** ، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 22العدد 03 ،2022 ،ص 39.

[2] نعيمة زلاطو ،المرجع نفسه ، ص 40

أ- الأراضي الزراعية SAT:

تملك الجزائر أراضي فلاحية كبيرة ، فالمساحة الكلية للأراضي العامة في الجزائر تقدر بحوالي 238 مليون هكتار، كما تقدر الأراضي الفلاحية بحوالي 44 مليون هكتار أي بنسبة 18.5 % من المساحة الكلية الأراضي وهي مقسمة كالآتي :

- الأراضي المستعملة للرعي تمتد على نحو 32.75 %وتمثل نسبة 74.5 % من إجمالي الأراضي الزراعية SAT.
- أراضي زراعية غير منتجة (تشمل هذه الأرض المزارع والمباني والساحات) 2.652.545 هكتاراً، وهي تمثل 6.0 ٪ من إجمالي الأراضي الزراعية SAT.
- أراضي زراعية مستعملة SAU: تمتد على مساحة تصل إلى 8.56 مليون هكتار أي 19.5٪ من إجمالي الأراضي الزراعية SAT .
- الأراضي التي تنمو عليها الحلفاء المستعملة في صناعة الورقة وتمتد على مساحة حوالي 2.47 مليون هكتار، يمثل 1.0٪ من SAT.
- الأراضي الغابية : تمتد على مساحة تقدر بحوالي 4.1 مليون هكتار أي 1.7 ٪ من SAT.

وفي الجدول التالي نوضح تطور اتساع الأراضي الزراعيةSAT في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2022 :

الجدول 01: النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الكلية للجزائر

السنوات	النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الكلية للجزائر
1991-1990	**16.20**
1993-1992	**16.30**
1996-1994	**16.60**
1999-1997	**16.70**
2001-2000	**16.80**
2002	**16.70**
2003	**16.80**
2008-2004	**17.30**
2009	**17.40**

2010	**17.40**
2015	**17.40**
2016	**17.40**
2017	**17.40**
2018	**17.40**
2019	**17.40**
2020	**17.40**
2022	**17.40**

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا لبيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول 01 أن هناك ارتفاع في نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الكلية للبلاد وهذا الارتفاع وذلك لما قدمته الدولة من مساعدات ودعم لأجل إنعاش هذا القطاع وبتالي ازدهاره.

وفي الجدول 02 سوف نبين تطور المساحة المستعملة في الزراعة SAU من إجمالي الأراضي الزراعية SAT في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى غاية 2022

الجدول 02 : المساحة المستعملة للزراعة من إجمالي الأراضي الزراعية

الوحدة : 1000 هكتار

السنة / البيان	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2022
إجمالي الأراضي الزراعية SAT	43479	41400	40888	42448	42444	43395	44600
المساحة المستعملة للزراعة SAU	7605	8081	8227	8300	8435	8488	8596
النسبة المئوية	17.5	19.51	20.1	19.55	19.9	19.6	19.27

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

تشير معطيات الجدول 02 أن هناك ارتفاع طفيف في نسبة المساحة المستعملة للزراعة من إجمالي الأراضي الزراعية والنسبة الأخرى كانت عبارة عن غابات، وأراضي غير منتجة للمستثمرات الفلاحية.

ب-**الموارد المائية:** إن اتساع مساحة الجزائر وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين الشمال والجنوب ، وتقدر الموارد المائية في الجزائر بـــ 20 مليار م^3 ، منها 13 مليار م^3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و7 مليار م^3 من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار م^3 بالشمال و5 مليار م^3 في الجنوب) وأن هذه الموارد المائية منها 75 %قابلة للتجديد[1].

كما أن الجزائر أساسا تعتمد على الزراعة المطرية، حيث أن 90 % من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار، إلا أن الأمطار في الجزائر ينحصر سقوطها في الغالب بين شهر نوفمبر وشهر مارس، كما أنها تتسم بعدم الانتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن، مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي من أجل تنمية هذا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المسقية وتكثيف الزراعة في بعض الأراضي ذات الهطول المطري، وهذا بهدف تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والأعلاف والبطاطا والخضار والفواكه والتي تحتاج إلى كمية من المياه الوفيرة.[2]

إن الموارد المائية تعد من أهم الموارد التي تدعم التنمية الفلاحية وتواجه هاته الموارد في الوقت الراهن مشكلات قد تحد من وفرتها في المستقبل القريب منها :ارتفاع الكثافة السكانية، التغيرات المناخية، التصحر والاحتباس الحراري، التطور الحضاري على حساب الأراضي الفلاحية، الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة . في الجدول التالي نوضح نسبة المياه التي قد استعملت بين الفترة 1990 إلى غاية 2022 بغرض الزراعة والتي قد سحبت من إجمالي المياه العذبة التي تتوفر في الجزائر

الجدول 03: نسبة المياه المحسوبة من إجمالي المياه العذبة

البيان / السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2022
كمية المياه المسحوبة من إجمالي المياه العذبة لغرض الزراعة	%60.00	%60.00	%61.00	60.00%	59.00%	66.00%	64.00 %

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا لبيانات البنك الدولي

[1] عزيز دحماني ، خديجة العرابي ، **دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر** -زراعة التمور نموذجا ، مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال ، العدد 04 ، 2017 ، ص 27

[2] نور الدين حاروش، **إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر، مجلة إدارة السياسة والقانون**، العدد السابع ، جامعة الجزائر3 جوان 2012 ،ص61

2- **الموارد البشرية :**

المورد البشري من أهم العناصر المهمة في تحريك القطاع الفلاحي فهي التي تتحكم في الموارد الطبيعية وتستغلها لدفع عجلة الإنتاج ، فالجزائر بالأساس تعتمد على اليد العاملة البشرية في القطاع الفلاحي لأن معظم العمليات لا تزال تنجز يدويا وفي الجدول التالي سوف نبين نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي مقارنة بالقوة العاملة الكلية .

الجدول 04: نسبة اليد العاملة الزراعية من إجمالي القوة العاملة الكلية

السنة / البيان	1990	2000	2005	2010	2015	2021
القوة العاملة الكلية	428200	103530	9916026	10832191	11709818	12260834
القوة العاملة الزراعية	90500	25250	221026	2358340	2317000	2501000
النسبة المئوية	21.13	20.63	22.10	21.7	19.7	20.39

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا لبيانات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات .

من خلال الجدول رقم 04 أن هناك ارتفاع في القوة العاملة الكلية كبر السنوات وذلك راجع إلى زيادة عدد السكان ودعم الدولة للاقتصاد من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي) ويليه البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول) وبرنامج الإنعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني) وكذلك تكمن هاته الزيادة بسبب ظهور بعض المشاريع .ولكن بالنسبة لليد العملة في القطاع الفلاحي فنلاحظ تذبذب من سنة لأخرى ويرجع السبب في ذلك كونه قطاع غير مستق مرتبك ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية والتقلبات الموسمية ، وبالتالي فأن العمل فيه يتميز بعدم الاستقرار ، مما يضطر الشباب إلى تغيير مجال هذا العمل والبحث على فرص أخرى .

3-**الإنتاج الحيواني :**

الشكل 01: يوضع توزيع المواشي

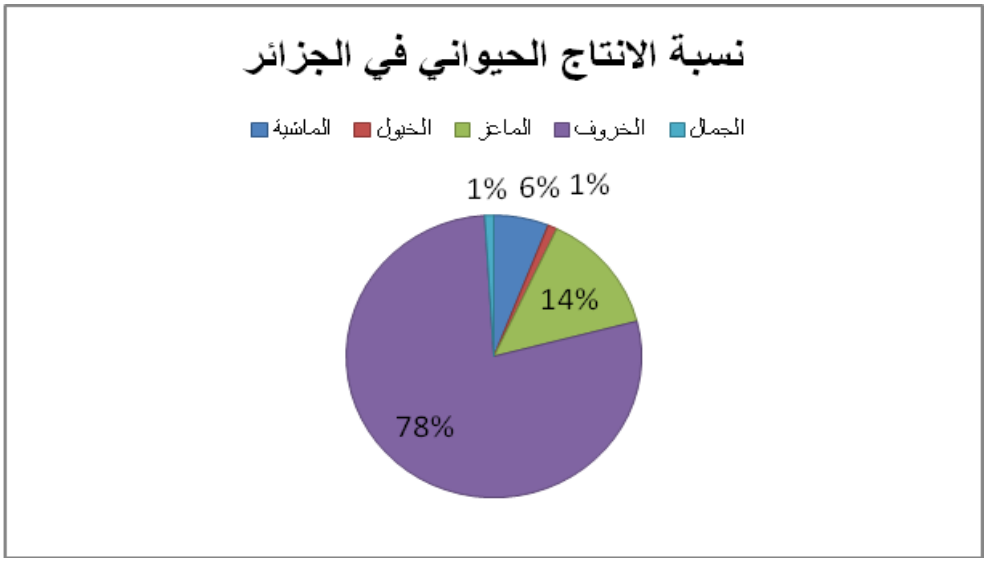

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على المعطيات احصائيات الجمارك

من الملاحظ أن الثروة الحيوانية في زيادة مستمرة فعدد الرؤوس لجميع الأنواع قد سجل تزايدا من الفترة (1990-2022) بمتوسط فترة 22017248 رأس إلى 222866718 خلال عام 2001 أي بمعدل 1.2% بالرغم من تسجيل بعض الانخفاض في بعض السنوات ، ولكن هذا لا يمنع من قول أن الإنتاج في تزايد مستمر ، حيث سجلت في الفترة الممتدة ما بين 200-2009 إحصاء 24.5 مليون رأس وفي الفترة ما بين 2010 إلى 2018 26.4 مليون رأس وكانت للأغنام النسبة الأكبر بحوالي 78.2 % من المجموع الكلي للماشية وحوالي 14% من الماعز بمجموع 4.8 مليون رأس وتأتي الأبقار في المرتبة الأخيرة بمجموع 1.8 مليون رأس بما فيها الأبقار الحلوب .ولا ننسى الجمال والتي تمثل نسبة قليلة جدا مقارنة بالنسب السابقة والتي لا تتعدى 1% ذلك أنها تتعرض سنويا لإصابات وحوادث تودي بحياتها لعدم الاهتمام بها وتربيتها وفق شروط معينة .

الشكل 02 : يوضح تطور الإنتاج الحيواني (2000-2017)

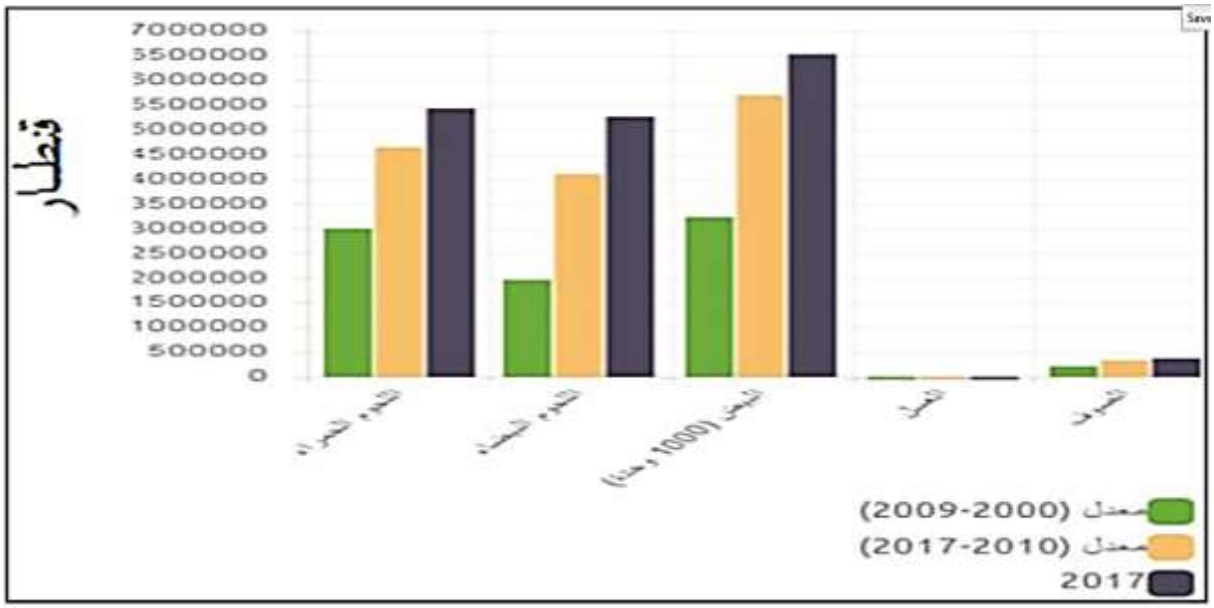

Source : Ministère de l'agriculture, du développement rural et de la pêche, réunions nationales de l'agriculture, available on sitehttp://www.anagriculture2018.website/?page_id=4290&lang=fr date

قدر معدل انتاج اللحوم الحمراء بنحو 4.7 مليون قنطار في الفترة 2000-2017 ، كما بلغ انتاج البيض الاستهلاك سنويا 2010-2017 بـــ :5.7 مليار وحدة ، أما بالنسبة للعسل ، فقد زاد معدل انتاجه بشكل حاد من 25.000 قنطار في الفترة (2000-2009) إلى أكثر من 57.000 قنطار

3- معوقات القطاع الفلاحي بالجزائر :

رغم جميع الجهود المبذولة والسعي المتواصل إلى تحسين هذا القطاع إلا انه لا يزال إلى يومنا هذا يعاني من العديد من العراقيل والتي يمكن أن نوجزها في ما يلي:

أ- **المعوقات الطبيعية** : ينحصر هذه النوع من العوائق التي تقف أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعة كالأراضي الزراعية المتاحة، والمساحات المزروعة والمياه المتاحة والتي نتيجة لبعض ممارسات البشرية غير الرشيدة والمرتبطة بالزراعة أو غيرها من باقي أنشطة الإنسان شهدت تدهورا كميا و نوعي لهذين الموردين وهو ما انعكس سلبا علا الإنتاج والإنتاجية على مر السنين بحيث أصبحت نادرة و تمثل عائقا أمام تطور الزراعة ورفع قدرا الإنتاجية و التي يمكن حصرها في عناصر الموالي[1].

[1] سارة مسعودي ،محمد الأمين مصطفاوي ،**المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها** ، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني ، المحور الأول ، 2021 ، ص73

ب-المعوقات التقنية: تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة عاملا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج و الإنتاجية، ويعوذ انخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية كالعمل اليدوي الإنساني أو الحيواني.ورغم توسع استفادة القطاع الزراعي من كثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرارات و الحاصدات والآلات المختلفة واستخدام الأسمدة، إلا أن ذلك ليس بالكافي، ويجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع بالمكننة وباقي مدخلات الإنتاج الحديثة .كما ينبغي الإشارة إلى الإرشاد الزراعي في الجزائر وضعف ربطه لمراكز البحوث الزراعية.ورغم بذل الدولة للمجهودات في سبيل تأسيس معاهد للدراسات والبحوث في الاقتصاد الزراعي ووضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها وتسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية التي إن عممت سوف تحدث تغيرات واسعة في مجال إنتاج الغذاء، إلا أننا لم نصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة[1].

ت-المعوقات الاجتماعية : متصل تاريخيا بظروف منبثقة عن عالم الفلاحين الذين عرفوا مضايقات كثيرة مست طبيعة حياته الريفية : احتلال، عدم استقرار سياسي، استعمار زراعي، كانت دوما عائقا في تكوين وإرساء طبقة فلاحين مرتبطة بالأرض، تمتلك حيازة دائمة لعقار فلاحي، وركام معرفي مكتسب عبر الممارسة المهنية للتقنيات الزراعية، وباستثناء المناطق ذات التأهيل السكاني الحضري، أو المحيط الحضري لبعض المناطق الجبلية أو الواحات-أين تكونت الملكية*- والتملك الجماعي، والاستغلال المكثف للأرض و"طرق الحياة" المتصل "بالزراعة الرعوية"، حيث هيمنت ممارسات فلاحية بصورة كبيرة بالجزائر حتى نهاية القرن التاسع عشر، فإن الفلاحة عرفت مشاكل كثيرة عاقت تطورها.

ث-مشاكل ومعوقات التنظيمية والمادية[2] : والتي تتعلق بعمليات تنظيمية كالتسيير، التسويق وغيرها ونذكر منها :

- **مشاكل التسويق:** هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة.

---

[1] عز الدين سمير ،**انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03 ،2012 ،ص59

* الملكية تنتمي إلى حقل الحيازة لشيء، أو هو حق التملك المعروف حديثا

[2] فوزية غربي ،**الزراعة بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008 ،ص253

- **مشاكل متعلقة بالصادرات:** تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى .
- **مشاكل التسيير الإداري للزراعة:** يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات [بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة

ج-معوقات أخرى : غموض السياسة الزراعية في البلاد وكذا عدم ضمان الاستقرار السياسي الاقتصادي ، اهتمام المستثمرين في استثمارات أخرى والعزوف عن الاستثمارات الفلاحية ، ضعف البنية التحتية لتسهيل انجاز الأعمال المتعلقة بالأملاك العقارية ، ارتفاع تكاليف الاستثمار، مشاكل أمنية وأبرزها ما مرت به الجزائر وقت العشرية السوداء .

الفرع الثاني : واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1990-2022)

يعتبر القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الحيوية التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام ، وكذلك يعد من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ما يعرف بالأمن الغذائي الذي أصبح يشكل مصدر قلق لمعظم دول العالم ، وعليه وجب على الجزائر الاهتمام بها القطاع ورفع كفاءته من خلال عدة معطيات يجب توفرها . ولقد كان للجزائر مبادرة منذ عام 1990 في تحسين هذا القطاع وإصلاحات نذكر منها :

1- برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1990-2000 :

شهدت هذه الفترة دخول الجزائر مرحلة جديدة نحو اقتصاد السوق فعمدت إلى إيجاد مناخ مناسب للحد من الآثار السلبية التي خلفتها السياسات الزراعية السابقة، وهذا من خلال وضع قوانين تهدف إلى بعث النشاط الفلاحي وذلك لحماية الأراضي الفلاحية واستقلالها وفتح المجال للخواص كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي والنهوض بالاقتصاد الريفي، وهذا ما يعكسه بيان وزارة الاقتصاد والمالية الصادر في21 أوت 1990[1].

وكانت أول خطوة هي سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90 -25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000

[1] جعفري جمال ، عبدلي ادريس ، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)** ، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال معمل دراسات التنمية المكانية وريادة الأعمال ، المجلد 03 ، العدد 01 ، 2019 ص 29 .

هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 92 –289 المؤرخ في 1992/01/06 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية ، ويعتبر قانون التوجيه العقاري 90 –25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 ،أهم ما يميز فترة الإصلاحات، حيث يرمي هذا القانون إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية وهي[1] :

- إبعاد الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي؛
- ضمان استغلالية جميع الأراضي الفلاحية؛
- مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجم عنها.
- تضمن القانون استبدال حق الانتفاع الدائم الممنوح للمستفيدين المتواجدين على أراضيهم الملكية مطلقة بحق ايجار.

2- برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 2000–2022 :

ولقد شملت هاته الفترة عدة إصلاحات مست الواقع الفلاحي نذكر منها :

أ– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفي PNDAمن الفترة 2000 إلى غاية 2004 :

ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية تتمثل في :التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وكذا الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، إضافة إلى توفير مناصب شغل في القطاع الفلاحي وتحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم[2] من أجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحليب، الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، الأشجار المثمرة).
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح فلاحة الأشجار المثمرة أو تربية المواشي مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها العالية.

[1] جعفري جمال ، العجال عدالة ، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 –2015)** ، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 10 ، العدد 02 ، 2018 ،ص 103

[2] Algérien. MADR, Plan national de développement agricole, 2001. P06

- توسيع المساحات الصالحة للفلاحة باستصلاح الأراضي الفلاحية وكذا ترقية التشغيل ورفع مدا خيل المزارعين[1].

ب-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

بالنسبة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية فإن الاعتمادات المالية المخصصة له قدرت بـــحوالي **300 مليار دينار جزائري**، والبرنامج يشمل النقاط التالية[2]:

- التجهيزات والمعلوماتية.
- ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما المنتجات المحلية والفلاحية الحيوية (البيولوجية)، وحمايتها عن طريق التصدير والتنويع.
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع ألفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل ألفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية.
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الفلاحية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، وذلك برد الاعتبار لوسائل العمل الجوي.
- توجيه الاهتمام نحو القطاع الريفي إلى جانب القطاع ألفلاحي سعيا لإعادة إعمار الريف الذي شهد نزوحا كبيرا نحو المدن بسبب ظروف البلاد في العشرية السوداء، وهذا من خلال اعتماد سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي جاءت لتحصيل المكتسبات التالية[3]:
  - تحقيق أمن غذائي مستدام؛
  - استحداث طريقة جديدة لحكامه القطاع ألفلاحي؛
  - الوصول لنمو اقتصادي داخلي ومدعم؛
  - إعداد وفاعلية أدوات التسيير العمومي.

---

[1] عمر جنينه ومديحه بخوش، مداخلة تحت عنوان: " **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر**"، ملتقى دولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص10.

[2] زرمان كريم، "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، 2001-2009**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، المركز الجامعي، خنشلة جوان 2010، ص 209.

[3] **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية**، "**عرض مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق**"، ماي2012، ص ص35، 36.

ت-برنامج المخطط الخماسي (2010-2014):

يتمثل في محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال إستراتيجيات تعتبر محور هذا البرنامج، ففي المدى المتوسط يبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية.

خصصت الدولة **1000 مليار دينار** من النفقات العمومية لهذا البرنامج، هدفه تحقيق الأمن الغذائي بحلول **2014** [1]من خلال:

- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من **6%** (**2000-2008**[2]) إلى **8،33%** لسنوات **(2010-2014).**

ث- البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019)

- **مخطط عمل الفلاحة :**

وهو عبارة عن آلية ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والتنظيمي قصد الوصول لبناء قطاع فلاحي عصري ذو كفاءة عالية من خلال حماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها واستغلالها بشكل عقلاني واستصلاح أكبر مساحة ممكنة من الأرضي[3]. كما يمكن تعريفه أنه هو ذلك البرنامج الذي يموله الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية حيث يعد البرنامج بمثابة إستراتيجية متكاملة تهدف لتطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي باعتباره مبني على سلسة برامج متخصصة ومتكيفة مع المناخ الفلاحي في الجزائر[4] ومن أهم أهداف المخطط : الحماية والاستعمال والدائم للموارد الطبيعية ، الاندماج في الاقتصاد الوطني ، إعادة هيكلة المجال الفلاحي والمواد الطبيعية ، تحسين الإنتاجية

---

[1] محمد مسعي، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

[2] زهير عماري، مداخلة تحت عنوان: "**القطاع ألفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي .. أين الخلل" دراسة قياسية منذ سنة 1980**"،الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014، ص3.

[3] كتفي سلطانة ، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة لماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005-2006 ، ص 07.

[4] حوحو حسينة ، **آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 23 ، نوفمبر 2011 ، ص 324.

وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي ليتم دمجه في الاقتصاد العالمي ، ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي وتحفيز المستثمرين .

يمكن تلخيص مكانة القطاع الفلاحي ضمن مخططات التنمية خلال الفترة (2000-2019)

الجدول05 : مكانة الفلاحة ضمن المخططات التنموية (2001-2019)

الوحدة : مليار دينار

	مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	مخطط دعم النمو (2005-2009)	مخطط الخماسي (2010-2014)	المخطط الخماسي للنمو (2015-2019)
إجمالي الاستثمارات	525	4.202.7	21214	26200
الفلاحة	65.5	300	2.000	1500
النسبة المئوية	12.46	7.14	4.71	5.72

المصدر : عماري زهير ، مرجع سابق ص 65

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح لنا أن نصيب القطاع ألفلاحي ضمن مخططات التنمية قد نقص بشكل ، بحيث انخفضت من **12.46%** خلال المرحلة الأولى إلى**7.14%** خلال المرحلة الثانية ثم انخفضت إلى **4.71%** خلال المرحلة الثالثة من مراحل التنمية ليعود الارتفاع في المرحلة الرابعة إلى **5.72** % .

الفرع الثالث الأجهزة المساعدة لتحقيق أهداف الإصلاحات الوطنية لتنمية الفلاحة :

إن تنفيذ الإصلاحات الوطنية لتنمية الفلاحة تحتاج إلى وسائل تأطير مالية وتقنية مساعدة ومحفزة لتصبح ملائمة لإنجاز مهامها المسطرة على أتم وجه ومن هاته الوسائل نذكر

1- **المساعدات المالية :** يجب أن تكون المساعدات والوسائل المالية مضمونة وذات تمويل دائم وملائمة وهناك أمثلة على هاته الوسائل :

أ- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA :الذي أنشأ بموجب المادة 94 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23-13-1999 المتعلق بقانون المالية لسنة 2000 ومن مهمته الأساسية دعم الاستثمارات الفلاحية وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة الفلاحية ذات الأولوية لدى الدولة سواء ما تعلق بتهيئة الأراضي الفلاحية والري أو

بالصناعات الغذائية حيث تتراوح المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق من 10 %إلى 70 %[1] .

ب-صندوق استصلاح الأرضي عن طريق الامتياز تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 1998 وجه لتدعيم المستثمرات الفلاحية المخصصة للاستصلاح الفلاحي والتي تتطلب مساحات كبيرة الأمر الذي يتولاه الصندوق بعمله على المحافظة على الموارد الطبيعية[2].

ت-الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي : مهمته الأساسية التكفل بإنجاح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق تمويل البرامج الفلاحية بتقديم قروض للفلاحين .

ث-القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية في الجزائر

ج-الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي : أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-413 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 ليتولى خصيصا مهمة ضمان مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج

والإنتاجية الفلاحية وتثمين وتخزين وتصدير هذه المنتجات[3] .

ح-الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية : تم إنشاؤه بناءا على صدور المرسوم التنفيذي رقم 13-280 المؤرخ في 1 غشت 2013 مهمته تطوير الاستثمار الفلاحي من خلال تقديم الإعانات المالية للفلاحين ، ترقية الصحة الحيوانية ، ضبط الإنتاج الفلاحي ...

خ-الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: هو هيئة مكلفة بتنفيذ مختلف العمليات المالية للصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية ، إذ يقوم في أجل لا يتجاوز 15 يوم بإبرام اتفاقية قرض مع طالب التمويل الكلي أو الجزئي حيث يتكفل الصندوق بالتسديد لفائدة الموردين والمقاولين حسب إجراءات تعاقدية[4].

---

[1] عجة الجيلالي ، **أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويته**ا ، دار الخلدونية للنشر ولتوزيع ، الجزائر ، 2005 ، ص 293.

[2] إيمان شعبانة ، **مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي** ، دفاتر السياسة والقانون ، الجزائر ، العدد 16 جانفي 2017 ، ص 310

[3] المرسوم التنفيذي رقم 05-413 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 72 الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر 2005 ، ص 12.

[4] المادة 03 من القرار الوزاري رقم 553 المؤرخ في 10 جوان 2000.

2- **الوسائل الإدارية** : تشتمل على مجموعة من الأجهزة التي تعمل علة إنجاح التنمية الفلاحية وتتمثل في :

أ- مديرية المصالح الفلاحية : أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في 23 جوان 1990 ومن مهامها : تنظيم ومراقبة سير الحملات الخاصة بمحاربة الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية ، تقديم المساعدات التقنية ، إعداد ملفات من أجل متابعة وتنظيم الحالة العام للقطاع الفلاحي.

ب-الغرفة الفلاحية : تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 118-91 المؤرخ في 27 أبريل 1991 ومن مهامها : تنسيق الأسواق والمعارض ، ممارسة الإرشاد الفلاحي ، تنظيم أشكال التشاور بين المشتركين وبين المؤسسات العمومية .

3- **الوسائل التقنية** : تتكون من مجموعة من الأنشطة الإرشادية والتكوينية ومنها :

- التكوين : تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى من أجل رفع مستوى المعرف المتعلقة بالقطاع
- الإرشاد والدعم التقني: تنفيذ برامج الإرشاد المقرب والدعم التقني للفلاحين
- الإعلام والاتصال: القيام بحملات إعلانية مختلفة على وسائل الإعلام لفائدة القطاع الفلاحي.

من خلال الجدول التالي سنوضح قيمة الغلاف المالي الموجه لدعم الفلاحة **(2001-2004) :**

الجدول 06: قيمة الغلاف المالي الموجه لدعم الفلاحة (2001-2004)

الوحدة مليار دينار 10^9

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	2004	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية	0.007	0.07	0.07	00	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	00	1.14	1.14	00	2.28
المجموع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر : رئاسة الحكومة ، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ، الجزائر ، 2001 ، ص 32

من خلال معطيات الجدول **6** نلاحظ أن الدولة قد التفتت للقطاع الفلاحي وقدمت مساعدات ضخمة وصلت إلى **55.89** مليار دينار جزائري وذلك من أجل النهوض بالقطاع ولقد تم الدعم من خلال الصندوق الوطني

لحماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية وكذا صندوق ضمان المخاطر الفلاحية وهذا الدعم كان سببا في رفع مستوى القطاع بشكل ملحوظ .

تابع للجدول السابق مع تغيير في قيمة الوحدة

(الوحدة : مليون دج)

	2001	2002	2003	2004	المجموع
صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب	/	/	500	2000	5660
مجموع المدفوعات المالية من طرف BADR و CRMA	15000	23857.7	48070.1	49597.8	55260
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FDRMVTC	14000	10000	10000	2000	8840.2
المجموع	29000	12385.7	58570.1	53597.8	69760.2

المصدر: غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ، جامعة الجزائر 03 ، 2012، ص 168

لقد كانت المساهمة الكبرى لدعم القطاع الفلاحي من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وذلك بـــ : 53.4 مليار دينار جزائري وبالتالي يعد الممول الرئيسي والأكبر لهذا القطاع .

المطلب الثاني : التوجهات المستقبلية للتنمية الفلاحية المتواصلة

تهدف إستراتيجية التنمية الزراعية المتواصلة إلى تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة وزيادة الصادرات ولا يمكن أن يحصل ذلك إلا بتوفر بعض الأساسيات الأزمة كتحسين مستوى معيشة المزارعين ودعمهم وتقديم لهم المساعدات والتحفيزات بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة عن طريق التخصص والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة (موارد أرضية ومائية وبشرية ورأسمالية) والحفاظ عليها وصيانتها وتنميتها كما أن هناك جملة من السياسات وجب إتباعها والعمل بها لمحاولة تنمية القطاع الفلاحي مستقبلا .

الفرع الأول : تفعيل سياسة الإرشاد الزراعي وتوسيع المجالات :

تعتبر البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي من مقومات تطوير القطاع الزراعي وتنمية الكفاءة التجارية الزراعية ، وهو ما يتطلب من الحكومة الجزائرية تطويرها في جميع المجالات التي لها علاقة بالزراعة ، خاصة في استنباط أصناف وسلالات جديدة من الحبوب وتحسين الأصناف الحالية ورفع الكفاءة الإنتاجية للثروة الحيوانية والداجنة ، وتطوير أنظمة الري والصرف وتحسين خواص التربة ومتابعة الآفات الحشرية والحيوانية والأوبئة[1] .

وما يمكن قوله أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين مراكز البحوث العلمية ومن المزارعين الذين يقومون بتطبيق التكنولوجيا الجديدة لغرض تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وللوصول إلى ذلك يجب أن يتواجد جهاز أو تنظيم يتم من خلاله تغطية هذه الفجوة بحيث يكون هذا الجهاز حلقة للربط بين الجانبين (مراكز البحوث العلمية والمزارعين) وهو الجهاز الإرشادي الفعال الذي يعمل في الاتجاهين. يقوم بنقل مشاكل المزارعين واحتياجاتهم إلى مراكز البحوث، ويحمل إلى المزارعين ما يتوصل إليه في مراكز البحوث من نتائج وتوصيات تساعدهم بشكل كبير في حل مشاكلهم وسد احتياجاتهم وباعتبار هذا الجهاز يقدم خدمة هادفة ترمي إلى إحداث تغيرات في الأفراد بصفة عامة طبقاً لمبادئ يقوم عليها العمل الإرشادي السليم.[2]

الفرع الثاني: إمكانية التوسع في الزراعة العضوية

إن مفهوم الزراعة العضوية ، بما فيه الجانب المستدام منه ، لا يقتصر على تبني نظام زراعي يخفف استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية بل يقوم على حسن إدارة الموارد الطبيعية والبشرية والمدخلات الزراعية . فالزراعة العضوية هي نظام متداخل ومتفاعل ومتساند حيث أن المزارع والمجتمع يؤثرون ويتأثرون بالنظام الزراعي وبالدورة الحيوية . كما أن النظام العضوي يمتاز بالثقة التنظيمية الذاتية لأنه يمكن العوامل الطبيعية أن تتفاعل وتحقق التوازن بانسجام منتظم ومتواصل بدلا من تغليب عنصر أو أكثر من مكونات هذا النظام فالزراعة العضوية هي طريقة حديثة بالمعنى العلمي[3].

---

[1] الجيلالي موساوي وآخرون ، المرجع نفسه، ص 22

[2] عبد القادر فاضل ، مرجع سابق ، ص 216

[3] تمار توفيق، **الزراعة العضوية كرافد المستدامة الأمن الغذائي في الجزائر** ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2017 ، ص 90.

تعد الفلاحة الجزائرية مطرية في معظم مساحاتها وقليلة الاستهلاك للمواد الكيماوية سواء أكانت للتخصيب أو لحماية الزراعات، حيث من مجموع 8.2 مليون هكتار الصالحة للزراعة ، 06 ملايين هكتار أي ما يعادل 70 % تخصب وتستعمل فيها مواد كيماوية لحماية النباتات لكن يبقى الانتاج حسب الطريقة العضوية محدودا جدا في البلاد ، وقد تم في السنوات الأخيرة منح اهتمام خاص لهذا النوع من الإنتاج حيث انطلقت برامج مختلفة عبر التراب الوطني[1] ومن بين هاته البرامج : برنامج المعهد التقني للمحاصيل الكبرى ITGC، ولقد قدرت المساحة الإجمالية للإنتاج العضوي حسب مسؤولي الديوان الوطني لتسويق الكروم بحوالي 1400 هكتار موزعة على : معسكر 400 هكتار كروم، غليزان 400 هكتار زيتون ، 135 هكتار من الحبوب .

بالإضافة إلى ذلك يوجد عدد من منتجي الخضر مهتمين بهذا النمط من الإنتاج ، كما أن هناك شراكة دولية للمراقبة والتصديق تقوم بتقنيات في الجنوب الجزائري لإنتاج التمر العضوي خاص للتصدير.

الفرع الثالث: رغبت الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيفتح أمام الجزائر آفاقا واسعة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي الاستفادة من مزايا معتبرة يمنحها النظام التجاري العالمي .ومن الدوافع الأساسية التي دفعت الجزائر بطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ما يلي [2]:

1. جاء هذا القرار مكملا ومدعما للإصلاحات المطبقة للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وبالتالي الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك لتحسين أداء المؤسسات الوطنية بتطوير منتجاتها لتصبح قادرة على منافسة المنتج العالمي ومواجهة التحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية .
2. تتميز الساحة الاقتصادية العالمية بكثرة التكتلات الإقليمية كجزء مهم من النظام التجاري العالمي الجديد وبالتالي فإن تهميش الجزائر على المحيط الخارجي سوف يجعل تعاملاتها التجارية الخارجية تتعرض إلى العديد من الصعوبات والعراقيل .

---

[1] تمار توفيق ، المرجع نفسه ،ص 94

[2] عبد القادر فاضل ، **القطاع الزراعي في الجزائر إستراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة OMC استرشادا بالتجربة المصرية** ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص179

3. حاولت الجزائر باتخاذها هذا القرار تجنب الآثار السلبية المترتبة على عدم انضمامها للمنظمة والتي ستؤثر كثيرا على اقتصادياتها وتجارتها الخارجية .
4. من جهة أخرى سعت من وراء هذا القرار أن تستفيد من الامتيازات والتنازلات التي تقدمها المنظمة لدول الأعضاء .
5. إن الانضمام يساعد المنتجين الجزائريين وسيشجعهم على تطوير مشروعاتهم الإنتاجية كما ونوعا، مما سيعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني ككل .
6. إن الانضمام سيؤدي حتما إلى دخول المنتجات العالمية إلى الأسواق الوطنية وبالتالي احتكاكها بالمنتجات المحلية، مما يدفع إلى محاولة تحسين هذه الأخيرة حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الخارجية .
7. كما أن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيجعلها تستفيد من الامتيازات الممنوحة للدول النامية خاصة المتعلقة منها بتسهيل الاقتراض من السياسات المالية الدولية
8. تستفيد الجزائر بانضمامها إلى المنظمة من ضبط قواعد السلوك في التجارة الدولية وقواعد تسوية المنازعات في مجالات العلاقات التجارية
9. بالانضمام تصبح صادراتها مؤمنة من كل إجراء تعريفي أو غير تعريفي، كأن تعرض عليها رسوم عالية تعرقل استيرادها.

ستواجه الجزائر في حالة انضمامها إلى المنضمة العالمية للتجارة العديد من الصعوبات والعراقيل التي يمكن أن تعرقل مسار التنمية الاقتصادية بكل ما تحمله الكلمة من معنى على الرغم من كل الجهد التي تبذل لغرض تحقيق الانضمام والاستفادة من مختلف المعاملات التفضيلية التي تمنحها الدول الأعضاء في المنضمة للدول النامية غير أن هذا المسعى يبقى بمثابة الحلم الذي طال انتظاره[1].

المطلب الثالث : الإجراءات المتخذة في مجال ترويج الصادرات الفلاحية

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمشاركة في التكتلات الاقتصادية الثنائية والإقليمية والدولية سيفرض خيار التصدير ، لذا على الدولة الاستمرار في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الزراعية، خاصة تلك السلع التي تملك فيها ميزة نسبية في إنتاجها وتملك مقومات التصدير مثل التمور، والخضر والحمضيات والفواكه والفلين ...الخ كما على الدولة تشجيع القطاع الخاص لزيادة

[1] عبد القادر فاضل ، المرجع السابق ، ص 180

إسهامه في الصادرات ، وذلك من خلال العمل على تكثيف المساعدات والحوافز لدعم الاستثمار والنهوض بالقطاع .

الفرع الأول: إعادة هيكلة القطاع الزراعي :

يمكن تحسين وإعادة هيكلة القطاع الزراعي في الجزائر من خلال عدة خطوات من شأنها أن ترفع من مستوى القطاع وتجعله رائدا في مجاله وكذا من الممكن أن يرفع قيمة الصادرات ويخفف من الواردات في وتوفير الغذاء للسكان وسد حاجياتهم وذلك ما ما يلي :

1- **تحسن مستوى المنتجات والخدمات:** تتم خطوة تحسين المنتجات والخدمات بعدة مراحل نذكر أهمها:

- توحيد المواصفات القياسية للسلع وخدمات المنتجات الزراعية: يعد من العوامل المهمة في تطوير التسويق وتنمية التجارة الخارجية الزراعية وتعزيز تنافسيتها وكفاءتها لأن توحيد المواصفات يحقق الترابط العضوي بين الانتاج واحتياجات المستهلك في الأسواق.
- عصرنة وحدات التحويل بالنسبة للصناعات الزراعية .
- تقوية وتكثيف المصالح البيطرية والصحة النباتية.

2- **توفير السلع الزراعية :** تتوقف هذه العملية بالدرجة الأولى على ضرورة توفير جملة من الشروط والإجراءات نذكر منها على وجه الخصوص ما يلي :

- متابعة تدعيم وتقوية الشعب ذات القدرات العالية مثل (زراعة الكروم والحمضيات، زراعة التمور، زراعة الزيتون وزراعة الخضروات ما بعد الموسمية والمبكرة
- تحسين المردود الفلاحي بصفة عامة
- التوسع التدريجي للمساحات الصالحة للزراعة والمساحات المسقية.
- تطوير الشراكة في ميدان الإنتاج والتصدير بفضل الاتفاقات الثنائية المبرمة في هذا الشأن

3- **تنويع الإنتاج الزراعي** : يمكن تنويع الإنتاج الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل الميزة النسبية لكل منطقة من مناطق الجزائر ، وفض مساحات المنتجات ذات المتطلبات المائية العالية ، والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والاستهلاك المناسب للمياه ، وإتباع أساليب الري المتطورة والاستفادة من المزايا النسبية الطبيعية للمناطق

المختلفة في إعادة توزيع المنتجات الزراعية ، وتكثيف برامج الإرشاد الزراعي لتوعية المزارعين بأهمية المحافظة على الموارد المائية والتركيز على توزيع الأراضي للاستصلاح في المناطق التي تتوفر فيها موارد مائية متجددة[1].

الفرع الثاني : تنظيم مسار التسويق:

رغم التطور الكبير الذي عرفه الإنتاج الزراعي وكذلك الجانب الاستهلاكي كما ونوعا في السنوات القليلة الماضية ، إلا أن كفاءة النظام التسويقي لا تزال محدودة ، إضافة إلى ضعف الخدمات التسويقية اللازمة مثل : الفرز والتعبئة والتدرج والتبريد والتخزين (معاملات ما بعد الحصاد) ، لذا يجب الاهتمام برفع كفاءة النظام التسويقي وتحسين الخدمات التسويقية بما يتوافق والتطور الحاصل في كل من الإنتاج والاستهلاك ، ويجب أن لا يقتصر الأمر على متطلبات التسويق المحلي وإنما يتعدى ذلك لأغراض التسويق الخارجي ، الذي يمكن المنتجات المحلية من النفاذ إلى الأسواق العالمية.[2]

من بين المشاكل التسويقية نذكر منها[3] :

- صغر المساحات المزروعة من المحاصيل وتبعثرها بما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التسويقية بالنسبة لعمليات الفرز والتعبئة والنقل؛
- البدائية الواضحة في إعداد المحاصيل الزراعية للأسواق متمثلة في عدم إتقان عمليات الفرز والتعبئة بما يؤدي إلى ارتفاع نسبة التالف والفاقد؛
- عدم توافر المعلومات والإحصاءات التسويقية عن الكميات المطلوبة والمتداولة بالمناطق المختلفة، وإن توافرت فهي غالبا غير دقيقة، كما أن المتاح من المعلومات يكون للتاجر والوسطاء بدرجة أكبر من المنتجين الزراعيين بما يفقد المزارع القدرة على توجيه

---

[1] الجيلالي موساوي وآخرون ، **مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر** ، دراسة قياسية لفترة 200-2020 ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حمه لخضر الوادي ، 2021-2022 ، ص 19

[2] الجيلالي موساوي وآخرون ، المرجع نفسه، ص 21

[3] قادري علاء الدين، دريش زهرة، **اتفاقية تحرير المنتجات الزراعية وآثارها المستقبلية على الاقتصاد الوطني(دراسة اقتصادية وتحليلية)**، الملتقى الدولي الرابع: القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر 3 ، 25/24 ماي 2017 ، ص 9

منتجاته إلى حيث العائد الأكبر، ويتيح في نفس الوقت الفرصة للتجار والوسطاء بدرجة أكبر من مكاسب العمليات التسويقية[1]

- عدم انتظام التصنيع الزراعي، وإتباع سياسة تصنيع ما يجود به التجار والوسطاء دون إبرام العقود مع المنتجين أنفسهم وفق سياسة مستقرة
- عدم توافر التمويل اللازم لدى المزارعين مع الارتفاع النسبي لتكاليف التسويق خاصة في المناطق المستصلحة والبعيدة عن الأسواق، بما يدفع بالمزارعين إلى الالتجاء إلى التجار والوسطاء للحصول على سلف مقدمة قبل اكتمال نضج المحصول، وهو الأمر الذي يزيد من فرص استغلال الوسطاء لهم ومن ثم استئثارهم بجانب كبير من مكاسب الإنتاج الزراعي

والحل يكون عن طريق إنشاء أفواجا إنتاجية لكل سلعة وخاصة تلك المخصصة للتصدير وذلك إحياء نشاط المجالس الوطنية المتعددة المهن لكل شعبة إنتاج وتمكينها من توسيع نشاطاتها المختلفة لمتابعة حركية الصادرات الزراعية وخاصة تلك التي تتبعها .بالإضافة إلى كل هذه الإجراءات السالفة الذكر فإن إنشاء مصلحة خاصة لتطوير وترويج الصادرات الفلاحية حتى تنسجم وتشارك المهنية في جميع النشاطات ضرورة لا بد منها والمتعلقة خاصة.[2] لمنتجات والخدمات الفلاحية التي لها علاقة بالمؤسسات المختصة ،تسليم شهادات المنشأ ، تدوين المنتجات المؤهلة للتصدير ، تطوير وسائل الإنتاج ، دخول تكنولوجيا المعلومات المجال ، تطوير اليد العاملة من خلال التكوينات .

الفرع الثالث: تقوية المنشآت المتخصصة في المجال الزراعي:

إن توفير المنشآت القاعدية الضرورية لتطوير وتوسيع وتكثيف الإنتاج الفلاحي بصورة عامة أصبحت ذات علاقة وطيدة مع مسار تطور القطاع باستمرار المتمثلة في التخزين، التكييف، التعليب، التبريد (البيوت والشاحنات المبردة) بالإضافة إلى خوصصة المذابح التي توجه منتجاتها إلى التصدير . كما أن إلزامية تنظيم وإصلاح وتشجيع مهمة "مصدر" لها دور فعال في ترقية وترويج الصادرات الزراعية بالدرجة الأولى بينما يمكن كذلك إضافة عامل آخر له من الأهمية بمكان بخصوص مسألة ترويج الصادرات وهو تفعيل وتشجيع إنشاء شركات التصدير المفتوحة للشركات الخارجية حتى يستفيد

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2008 ،ص 286/285.

[2] عبد القادر فاضل ، مرجع سابق ، ص 164

من خبرات وضمان بيع المنتجات في الأسواق الخارجية من جهة وكذا استرجاع المنشآت العاطلة من جهة أخرى .

كما يمكن العمل على تسهيل ومزامنة عمليات المراقبة الجمركية والمراقبة الصحية النباتية والجودة لأن تقوية المؤسسات المتخصصة وتوسيع قدرات المؤسسات المكلفة لهذا الشأن تساهم بفعالية دور الصادرات الزراعية بشكل متزايد، فضلا عن تقوية إمكانيات البحث والتحليل التي تسمح للمؤسسات التصديرية من إعادة تنشط وحداتها ومراكزها على المستوى العام وذلك بمراعاة الشروط التالية:

- التكفل بالقيمة الإضافية للتنقل الداخلي .
- تكييف وسائل النقل للمنتجات الفلاحية (الحاويات والنقل المبرد)
- احترام جدول وتوقيت تسليم السلع الفلاحية كونها تتعفن بسرعة .
- التكفل بالمنتجات الفلاحية من موقع شحنها حتى مكان وصولها.
- تنظيم ملتقيات وأيام إعلامية وتحسيسية حول أهمية تصدير المنتجات الفلاحية بصفة عامة.

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي (1990-2022):

من أجل تحقيق تنمية اقتصادية وذلك عن طريق مساهمة القطاع الفلاحي الذي يعد مصدرا من مصادر التنويع الاقتصادي ذلك أن هذا القطاع له مساهمة في زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا نصيب الفرد منه ، وبالتالي توفير المزيد من مناصب شغل لمختلف الفئات للحد من البطالة أو التقليل منها، كان على الجزائر العمل على عدة إصلاحات، من بينها عدة برامج وسياسات لدعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية، وهذا لغرض تنمية كل المناطق مما يسمح للجزائر بتنويع اقتصادها والدخول إلى سباق نحو توفير الأمن الغذائي والسعي نحو التقليل من حجم الواردات ورفع الصادرات مع التحكم في السوق المحلي وكذا السعي نحو السوق العالمي . وعليه سوف نتناول في هذا المبحث مدى مساهمة القطاع الفلاحي في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1990 .

المطلب الأول مفاهيم حول النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي أهم الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقه كل دول العالم مهما كانت قوتها أو نظامها الاقتصادي ذلك أن النمو الاقتصادي هو الركيزة الأساسية لبناء الدول وتقدمها وتعد الجزائر من الدول التي لم تحقق مستوى عالي في هذا المجال لأن اقتصادها لا يزال في حالة عدم الاستقرار والتذبذب بفعل العديد من المتغيرات الداخلية منها والخارجية . وعليه ارتأينا من خلال هذا البحث تناول المفاهيم الأساسية هو النمو الاقتصادي ومعرفة أهميته وكذا مؤشرات قياسه

الفرع الأول مفهوم النمو الاقتصادي :

1- تعريف النمو الاقتصادي :

عرف فرنسوا بيرو النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي لقيمة الحقيقة"[1]. كما عرفه سيمون كوزنت على أنه : "ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها ، وتستند هذه القدرة هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاجها الأمر إليها"[2]

[1]Pierre Robert, Croissance et crise (Analyse économique et historique), chapitre I : La croissance, présentation d'un processus complexe, Pearson, France,2010 , p 02.
[2] Ibid .P02

كما يعرف النمو الاقتصادي أنه الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن، دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية ... الخ[1]. كما يمكن اعتبار النمو الاقتصادي أنه هو: "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الإجمالي للدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد في لدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد[2].

ومنه نستنتج من خلال ما سبق أن النمو الاقتصادي هو زيادة في الدخل الإجمالي الوطني ، ويجب أن يترتب على هاته الزيادة ، زيادة دخل الفرد وأن تكون على المدى الطويل .

2- قياس النمو الاقتصادي:

يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها، ولكن هدف أي اقتصاد في العالم هو الوصول إلى ما يسمى النمو الاقتصادي المستدام قائم على استدامة الموارد و الدخل يخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة و حقوق الأجيال القادمة. ولكن هناك أشكال أخرى للنمو غير متوازنة شائعة في الاقتصاد العالمي الحالي[3].

إن قياس النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالتغير الحاصل في النشاط الوطني والذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط ومن أهمها[4] :

- المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي
- معدلات نمو بالأسعار الجارية
- معدلات نمو بالأسعار الثابتة
- معدل النمو بالأسعار الدولية
- المعدلات العينة للنمو الاقتصادي.

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات سياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007 ،ص 124.

[2] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ، ص 51.

[3] قابوش فريال، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 -2015)** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أم البواقي ، العربي بن مهيدي ، 2018 ، ص 20-21

[4]Alain Beeitone ,Emmanuel buisson ,Christine Dollo , Emmanuel le Masson , économie , édition Dollaz , Paris ,p320.

الفرع الثاني استراتيجيات النمو الاقتصادي :

تنقسم استراتيجيات النمو الاقتصادي حسب الاقتصاديون إلى قسمين وهي :

أ- إستراتيجية النمو المتوازن: يرى أنصار هذه الإستراتيجية، أن عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية يجب أن تعتمد برنامجا شامل لكافة القطاعات المختلفة، أي بمعنى أن تكون الاستثمارات موزعة بين القطاعات، لأن كل قطاع يمثل سوقا لنتائج القطاع الآخر من أجل إحداث تغيير كبير، وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني غلب على كثير من عوائق التنمية، ويتضح أن الإستراتيجية تهدف إلى تحقيق النمو المتوازن والانتقال بالاقتصاد المتخلف إلى المتقدم يعتبر كل من روزنشتين– وران وراجزنيركس من أبرز المفكرين الاقتصاديين المؤيدين لإستراتيجية النمو المتوازن.[1]

ب- إستراتيجية النمو غير المتوازن: ينطلق أنصار إستراتيجية النمو غير المتوازن من فكرة أن يكون التركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع وذلك لقلة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية ويعمل هذا القطاع على جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية، فمن أهم مؤيدي هذه الإستراتيجية Hirchman Albert و Singer Han ولقد ركزوا على أن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشروعات ينتج عنه صغر حجم هذه المشروعات عن الحجم الأمثل، وهذا ما يضر بالكفاءة الإنتاجية، أما فيما يخص ضيق السوق فقد أكدوا أن هذه الإستراتيجية ليس هدفها خلق أسواق جديدة ولكن تنمية الأسواق الموجودة فعال، أو استبدال الواردات بمنتجات محلية.[2]

الفرع الثالث محددات وأنواع النمو الاقتصادي:

1- المحددات: يحدد النمو الاقتصادي وفق عوامل نذكر منها :

أ- **العامل البشري :** العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي ينتج عنه زيادة في متوسط الدخل الفردي مع بقاء معدلات النمو السكاني منخفضة أي أن كلما كانت الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي الإجمالي أكبر من معدل النمو السكاني يؤدي إلى رفع من معدلات متوسط الدخل

[1] مجيد مسعود، **التنمية المضيعة في البلدان العربية، الطبعة الأولى**، دار المدى للثقافة والنشر، مصر، 1998 :ص 43

[2] دحماني عزيز ، العرابي خديجة ، مرجع سابق ، ص 23

الحقيقي للفرد، وعليه تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والعكس صحيح إي أن ارتفاع معدلات النمو السكاني بنسبة لأكبر من معدلات الناتج الوطني الحقيقي هدا سوف يؤثر سلبا على المعدل الحقيقي للفرد[1] .

وعليه فإن زيادة الكثافة السكانية يشكل مثبط للنمو الاقتصادي في مختلف الدول عامة بما فيها الدول النامية التي تتضرر بشكل كبير والتي تسجل ارتفاع هائل للكثافة السكانية مقارنة مع الدول المتقدمة .

ب-**العامل البيئي:** تساعد العوامل الطبيعية في ازدهار الاقتصاد لأي دولة ما ذلك أن طبيعة الأرض والمناخ ... الخ من الأسباب التي ترفع معدل النمو الفلاحي وبالتالي الاقتصادي ويجب على العامل البشري استغلال العامل البيئي استغلال جيد من أجل الحصول على نتائج مرضية

ت-**تراكم رأس المال** : هو عبارة عن إجمالي قيمة الأصول الثابتة في مختلف الأنشطة الاقتصادية وهذه الأصول تؤثر بشكل ايجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي كما أنه إضافة صافية للثروة الحاضرة وإعادة توزيعها كما يحدد التراكم في رأسمال من خلال توقع صافي الربح .

ث- **التقدم التكنولوجي** : أي تطور علمي وتكنولوجي يمس أي قطاع من القطاعات الاقتصادية هو محدد أساسي لزيادة النمو الاقتصادي وكذا زيادة الرفاهية للأفراد وتحسين الظروف المعيشية لهم

2- **أنواع النمو الاقتصادي:**

يوجد ثلاثة أنواع حسب رأي الخبراء الاقتصاديون وفيما يلي سنذكرهم :

أ- **النمو التلقائي** spontanousgrawth**:** ويقصد به ذلك النمو الذي يحدث تلقائيا دون أتباع أي مخطط اقتصادي، دون تدخل الدولة بل ينبع من القوى ذاتية أي مجهودات القطاع الخاص، أو مؤسسات الاقتصادية على مستوى الدول الرأسمالي.

ب- **النمو العابر** transientgrawth :هو النمو الذي يتميز بالزوال وعدم الثبات وذلك نتيجة لعوامل الخارجية تستحدثه وسرعان ما تزول يرافقها زوال النمو ونراه خاصة فالدول النامية والدول العربية النفطية التي ترتفع استثماراتها بارتفاع أسعار البترول و تنخفض بانخفاضها.

[1] طالب سمية شهيناز، لبيق محمد البشير ،**الأثر ديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة**- دراسة حالة الجزائر ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 2 ، العدد 1 ، 2018 ، ص 11

ت- **النمو المخطط** plannedgrawth: ويكون ناتجا عن عملية تخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع، ويسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات ويكون للحكومة دور مركزي في هذا النوع من النمو يسود الدول الاشتراكية آي يقوم على سياسة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وهنا تأتي أهمية العدالة الاقتصادية والاجتماعية في القطر، ونجاح هذا النمط يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات[1].

المطلب الثاني : مكانة القطاع الفلاحي في النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2022):

إن القطاع الفلاحي له مكانة كبيرة ومهمة في تطوير ودفع عجلة النمو الاقتصادي في مختلف اقتصاديات الدول الفقيرة منها والغنية فلا غنى عن القطاع الفلاحي لأنه المصدر الأول للغذاء كما أنه يوفر اليد العاملة . والقطاع الفلاحي يؤثر بشكل مباشر في معدل النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني، وبالنسبة للجزائر فيمكن القول أن القطاع الفلاحي قد عرف تطورا كبيرا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2022 ذلك أنه قد عرف زيادة ونقلة نوعية في التطور الحاصل فيه . فالمكانة الاقتصادية التي يلعبها هذا القطاع جعلت الأنظار تتجه نحو لدعمه وتطويره لمدة مساهمته في تغطية الطلب على الغذاء والتقليل من التبعية والاستيراد فالقطاع الخاص منذ 1990 لعب الدور الأساسي في تنمية وتطوير الصناعات الغذائية، كما دعمت وساعدت الحكومات المتعاقبة على إنشاء العديد من الصناعات الغذائية من خلال تقديم القروض والتسهيلات المصرفية .

الفرع الأول مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر:

يعتبر القطاع الفلاحي ذو أهمية كبيرة في الجزائر من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي باعتبار الناتج المحلي من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي لكل بلدان العالم والجدول التالي يبين تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر :

الجدول 07 :تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة 1990-2021

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، دار البداية ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2013 ، ص 134-135.

الوحدة مليار دولار

السنوات	النسبة المئوية للقيمة المضافة الزراعية إلى الإنتاج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة زراعية
1990-1999	11.10	48.64	5.40
2000	8.40	54.79	4.60
2001	9.70	54.74	5.34
2002	9.20	56.76	5.24
2003	9.80	67.86	6.66
2004	9.40	85.33	8.06
2005	7.70	103.20	7.94
2006	7.50	117.03	8.83
2007	7.60	134.98	10.22
2008	6.60	171.00	11.26
2009	9.30	137.21	12.82
2010	8.50	161.21	13.65
2011	8.10	200.01	16.22
2012	8.80	209.06	18.34
2013	9.90	209.76	20.66
2014	10.30	213.81	21.99
2015	11.60	165.98	19.22
2016	12.20	160.03	19.56
2017	11.80	170.10	20.00
2018	11.90	174.91	20.77
2019	12.30	171.77	21.19
2020	14.10	145.01	20.50
2021	13.00	163.04	21.25

المصدر : من إعداد الطالبان استنادا لبيانات البنك الدولي

نرى من خلال معطيات الجدول أعلاه أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت تطورا كبيرا خلال الفترة 1990-2021 حيث انتقل من 7.41 مليار دولار إلى 21.25 مليار دولار سنة 2021 بنسبة 13 % ولقد شهدت نسبة القيمة المضافة الزراعية إلى الناتج المحلي تذبذبا واضحا ولكن هذا لا يمنع قول أن القطاع في تطور مستمر وله مساهمة في الناتج المحلي مقارنة بالأعوام السابقة وقد شهدنا من خلال الجدول أن الارتفاع بدأ منذ سنة 2004 وهذا راجع إلى المساهمات التي قدمتها الدولة لدعم القطاع مما أدى إلى انتعاشه ولا يزال هاته المساهمة في زيادة مستمرة .

الشكل 03: يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام في الجزائر

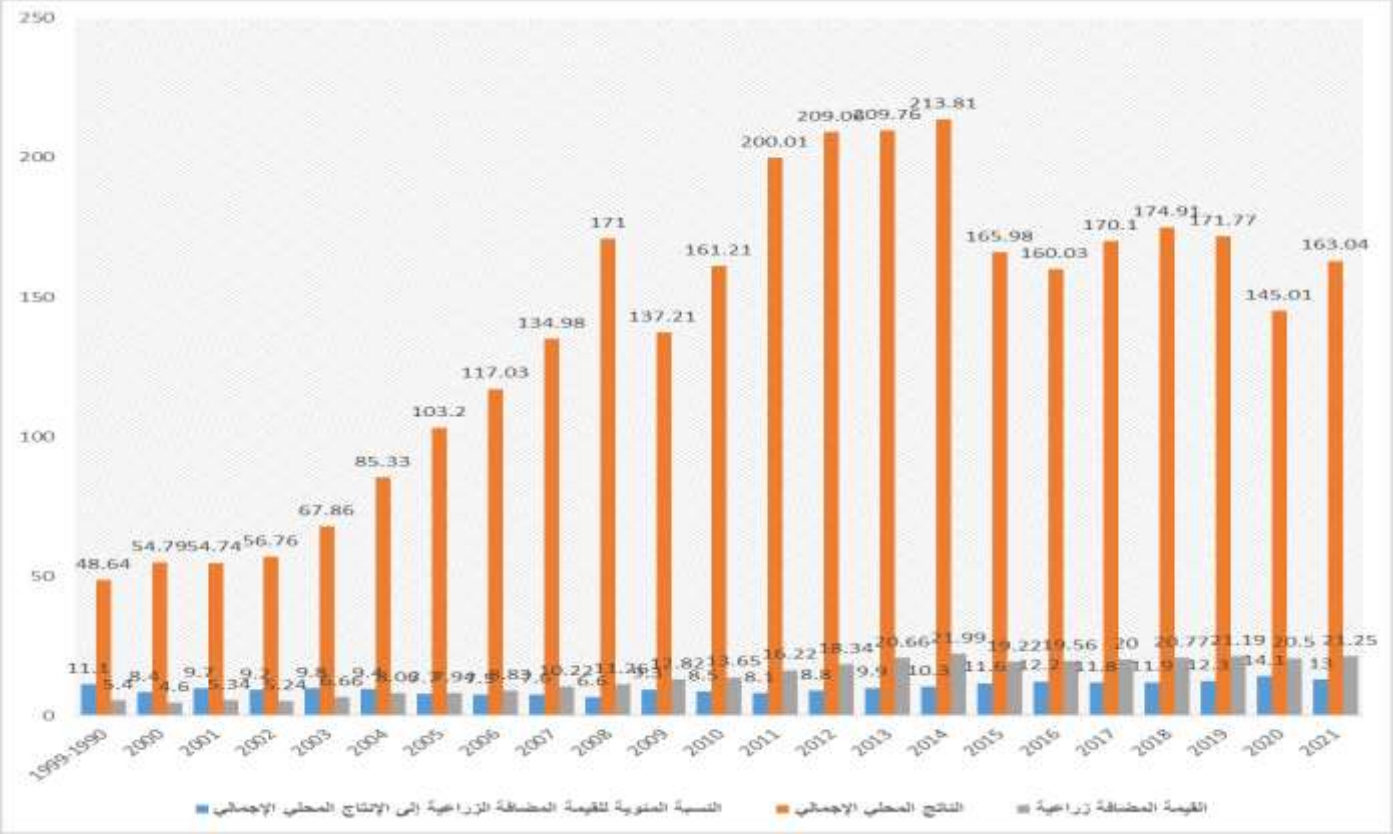

المصدر: من إعداد الطالبان استنادا لبيانات البنك الدولي

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر :

قامت الجزائر بتحرير التجارة الخارجية من خلال سياستها الإصلاحية ، ومنها تجارة المنتجات الفلاحية وهذا من خلال تخفيض الرسوم الجمركية وكذا تقديم الدعم والحوافز لعملية التصدير والاستيراد ، ويبقى المشكل أن الجزائر تعتبر من أكبر الدول التي تستورد الغذاء في العالم وخاصة في مجال الحبوب والقمح تحديدا وعليه من خلال الجدول التالي سوف نعرض تطور التجارة الخارجية الزراعية ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية :

الجدول 08: تطور الواردات والصادرات الفلاحية خلال فترة 1990-2021

الوحدة مليون دولار

السنوات	الواردات الزراعية	الصادرات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي
2000-1990	2.72	0.062	2.65-
2001	2.61	0.028	2.58-
2002	3.03	0.04	2.99-
2003	3.06	0.54	3.00-
2004	4.05	0.082	3.97-

3.82-	0.095	3.92	**2005**
4.02-	0.10	4.13	**2006**
5.54-	0.094	5.54	**2007**
8.42-	0.12	8.54	**2008**
6.33-	0.12	6.45	**2009**
6.08-	0.13	6.22	**2010**
10.41-	0.37	10.78	**2011**
9.72-	0.31	10.03	**2012**
10.5-	0.39	10.45	**2013**
11.32-	0.78	11.70	**2014**
6.99-	0.28	9.94	**2015**
8.52-	0.38	8.91	**2016**
8.52-	0.43	9.25	**2017**
8.87-	0.45	9.32	**2018**
8.98-	0.42	9.40	**2019**
7.67-	0.53	8.20	**2020**
7.53-	0.50	8.03	**2021**

المصدر: من إعداد الطالبان استنادا لبيانات البنك الدولي

الشكل 04: يوضح تطور الواردات والصادرات الفلاحية خلال فترة 1990-2021

المصدر: من إعداد الطالبان استنادا لبيانات الجدول أعلاه

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الصادرات الفلاحية قد تميزت بتذبذب من سنة إلى أخرى حيث سجلت في متوسط الفترة 1990–2000 قيمته 62.70 مليون دولار، ووصلت سنة 2011 إلى 376 مليون دولار زيادة تقدر بـــ: 500%، إلى أن وصلت سنة 2018 إلى 452 مليون دولار وهي اعلى قيمة للسنوات السابقة إلا أنها تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بالإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر في هذا المجال .

كما نلاحظ تذبذب في قيمة الواردات الفلاحية ما بين التحسن والتراجع بقيم قاربت 2.65 مليار دولار من التسعينات إلى بداية الألفية إذ وصلت أدنى قيمة لها 2.58 مليار دولار سنة 2001 وهو من الآثار الإيجابية التي كما سبق وذكر عن الإصلاحات الاقتصادية غير أن هذه القيم ظهرت عليها علامات ارتفاع جد كبير ومحسوس ابتداء من سنة 2011 حيث بلغت 10.41 مليار دولار لتستقر عند القيمة 8.03 مليار دولار خلال سنة 2021 و بلغت ذروتها سنة 2014 بقيمته 11.328 مليار دولار ويعود سبب الارتفاع في قيم الأسعار من الواردات إلى غلاء وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في السوق الدولية نتيجة تزايد الطلب العالمي عليها من جهة ومن جهة أخرى الزيادة في عدد السكان في الجزائر ما يتطلب توفير كميات غذاء أكبر وما عجز عن تثبيته بالإنتاج خفف من حدته باللجوء إلى الاستيراد. أما الميزان التجاري الفلاحي فقد سجل عجزا على طول الفترة ما بين 1990 و 2021 إن لم نقل من قبل ففي متوسط الفترة 1990– 2000 كان العجز يفوق 2.65 مليار دولار أمريكي واستمر في التذبذب على طول الفترة مع استمرار العجز ليصل سنة 2021 إلى ما يقارب7.53 مليار دولار، و ذروة العجز قد كانت في سنة 2014 بقيمة بلغت 11.42 مليار دولار، وهي قيم كبيرة جدا بالنسبة لفرع إنتاجي واحد فقط في الاقتصاد الوطني، إلا أنها تعتبر نتيجة حتمية للأوضاع والخصائص التي تميز القطاع، فعلى الرغم من التطور الملحوظ للصادرات الفلاحية ، إلا أنها عجزت عن تسجيل فائض في الميزان التجاري وذلك نظرا للحجم الكبير للفجوة الغذائية والتطور المستمر لحجم وقيمة الواردات الغذائية زادها سوءا ارتفاع أسعارها عالميا.

الفرع الثالث : مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل في الجزائر :

اليد العملة أو العنصر البشري يعتبر أهم مورد من موارد المحركة للقطاع الفلاحي ، فالعنصر البشري في القطاع الفلاحي يعتبر عنصر فعال ومن خلاله يمكن تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وعليه سوف نلاحظ من خلال الجدول التالي نسبة مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب شغل:

الجدول 09 : تطور عدد مناصب الشغل في القطاع الزراعي خلال الفترة(1990-2021)

الوحدة (مليون)

السنوات	إجمالي اليد العاملة الكلي	نسبة اليد العاملة الفلاحية من إجمالي اليد العاملة الكلية %	اليد العاملة في الفلاحة
2000-1990	7.7	22.85	1.76
2001	9.10	21.64	1.97
2002	9.32	21.67	2.02
2003	9.54	21.69	2.07
2004	9.76	20.08	1.96
2005	9.98	18.63	1.86
2006	10.19	17.17	1.75
2007	10.40	15.67	1.63
2008	10.60	14.33	1.52
2009	10.80	12.96	1.40
2010	11.08	11.82	1.31
2011	11.30	10.70	1.21
2012	11.54	10.13	1.17
2013	12.00	9.66	1.16
2014	11.59	9.14	1.06
2015	11.74	8.60	1.01
2016	11.89	8.32	0.99
2017	12.04	9.37	1.13
2018	12.18	9.27	1.13
2019	12.39	9.92	1.23
2020	11.85	9.02	1.07
2021	12.26	10.27	1.26

المصدر: من إعداد الطالبان استنادا لبيانات البنك الدولي.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ تزايد مستمر لليد العاملة الإجمالي بالمقابل تزايد اليد العاملة في القطاع الفلاحي في فترة التسعينات وحتى 2003 حيث بلغ العدد 2072396 عامل ، وذلك يعود إلى الإصلاحات التي مست القطاع في ذلك الوقت والتي سبق وتطرقنا لها ، لتعود النسبة في الانخفاض حيث بلغت 10.27% من النسبة الكلية لإجمالي اليد العاملة وهذا بسبب عزوف الشباب

على العمل في هذا القطاع وكذا ارتفاع النزوح الريفي نحو المدن لحياة أفضل ومعيشة أحسن والبحث عن فرص عمل ذات مداخيل أحسن .

الشكل 05 : تطور عدد مناصب الشغل في القطاع الزراعي خلال الفترة(1990-2021)

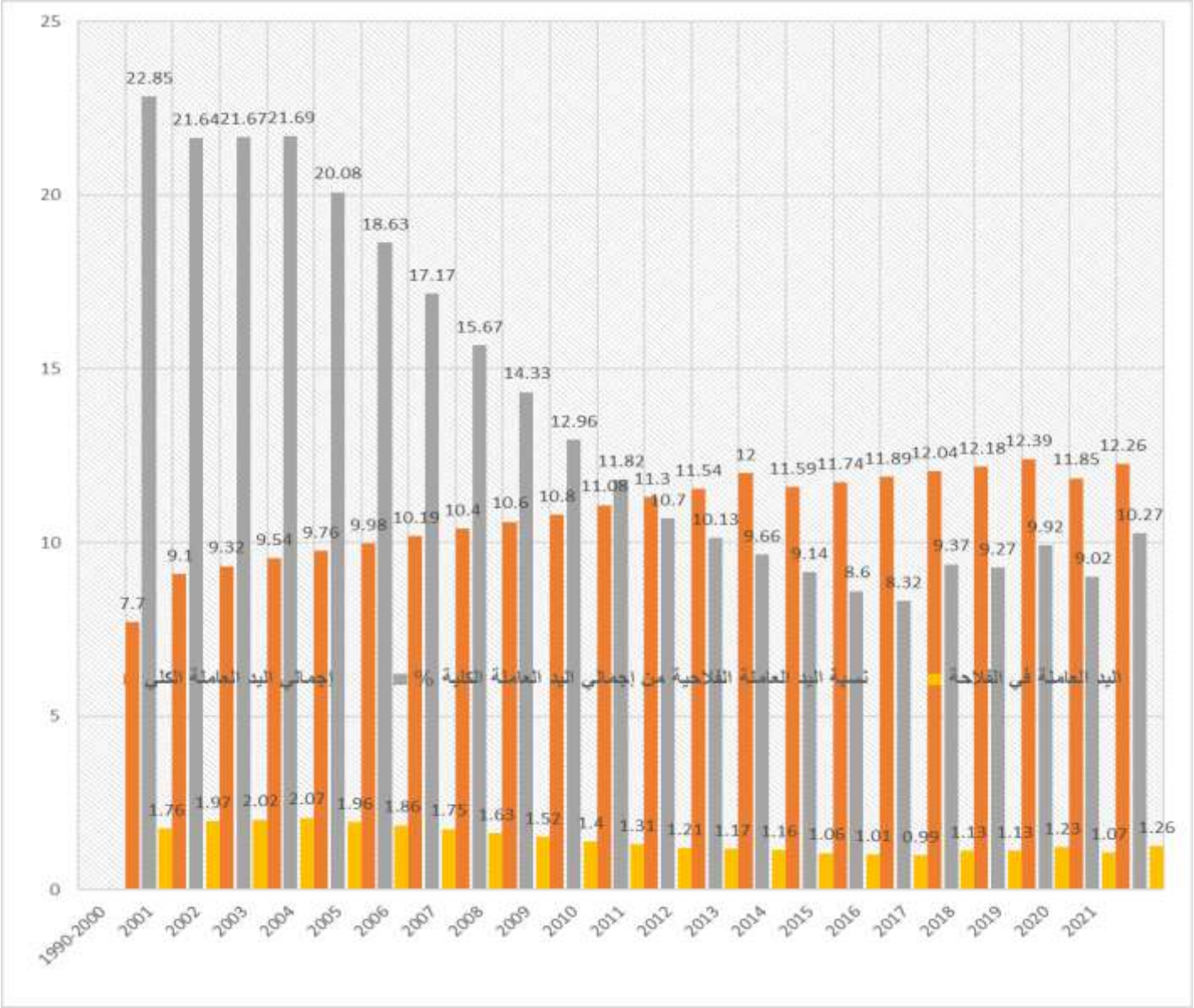

المصدر: من إعداد الطالبان استنادا لبيانات الجدول أعلاه

خلاصة الفصل :

نلخص في هذا الفصل أنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة لترقية القطاع الفلاحي وبرامج الدعم التي سطرتها الدولة الجزائرية وساهمت بها في رفع القطاع ليكون له مكانة منافسة بين القطاعات الأخرى إلا أنها لم تكن هناك نهضة حقيقة تمكن من تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الواردات ورفع الصادرات وتحقيق ولو جزء من الاكتفاء الذاتي خاصة في المواد الغذائية التي يحتاجها المواطن في الحياة اليومية : كالحليب ، الزيت ، الحبوب ، البقوليات ،ولقد كانت حرب أوكرانيا وروسيا خير دليل على أن أي أزمة عالمية من الممكن أن تمس اقتصاد الجزائر، فالجزائر من أكبر الدول التي تستورد القمح من وقد ارتفع سعر القمح إلى 400 يورو ، إذ ينتج البلدان معاً حوالي ثلث القمح الذي يتم تداوله في العالم، أي حوالي 60 مليون من 200 مليون طن، حيث أنه لا يمكن للعالم الاستغناء عن القمح القادم من أوكرانيا وروسيا، فالكميات كبيرة جدا حيث أن الأخبار الواردة من خط المواجهة يمكن أن تؤثر على الأسعار بقدر ما تؤثر على التوقعات المحتملة لمحصول الحبوب القادم في الولايات المتحدة. وعليه وجب على الجزائر الاهتمام بهذا القطاع وتطويره وتدعيمه بمختلف التكنولوجيات الحديثة التي تساعد الفلاح في تأدية المهام بشكل أكثر دقة وسرعة، مع الاهتمام بتكوين الفلاحين على التعامل مع هاته التكنولوجيا .

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية لأثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2022

تمهيد :

في هذا الجزء من البحث سنركز على دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتعلقة بمعدل نمو القيمة المضافة في قطاع الفلاحة وإنتاجية العامل بهذا القطاع والانفتاح التجاري على التجارة الدولية وكذا الدعم الحكومي الموجه للقطاع من خلال برامج الدعم ، والمتغير التابع المتمثل في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لمعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2022 بالاعتماد على منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ .

المبحث الأول منهجية الدراسة القياسية والنموذج المستخدم:

من أجل اختبار أثر نمو القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، بمعنى هل يمكن اعتبار تطور القطاع الفلاحي كأحد محددات النمو الاقتصادي، تم وضع منهجية لبناء نموذج قياسي، حيث تغطي الدراسة القياسية الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2022 ،أما البيانات فتم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي، ولتحقيق أغراض الدراسة استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ، منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews10 .

المطلب الأول منهجية الدراسة القياسية:

تحاول الدراسة الحالية تحليل العلاقات لدراسة درجة الارتباط بين متغيرات القطاع الفلاحي ومؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 ، تم اقتراح مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر للنمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية المستقلة الأخرى التي نعرفها كالآتي :

1- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**GDPPh : وهو يمثل المتغير التابع في هاته الدراسة باعتباره مؤشر النمو الاقتصادي وهو معروف وشائع في كل من نظريات النمو الكلاسكية ونظريات النمو الداخلي وقد تم الحصول على معطياته من خلال موقع البنك الدولي .
2- **الإنتاج الفلاحي**:PRODAGR وهو متغير مستقل تم الحصول على المعطيات من خلال المنظمة العالمية للزراعة
3- **المساحات المزروعة** LANDAGR: تعبر الماسحة المزروعة من إجمالي المساحات الكلي، وتم الحصول على المعطيات من موقع البنك الدولي
4- **اليد العاملة في المجال االفلاحي** EMPLAGR : والتي تعتبر من المتغيرات المفسرة وتعتبر مقياسا لعدد العمال في القطاع الفلاحي خلال فترة لدراسة المحددة وتم الحصول على المعطيات من البنك الدولي.

5- **الصادرات الفلاحية** EXPOAGR: وتمثل قيمة الصادرات من المواد الغذائية والتي تم استخراجها من المنظمة العالمية للزراعة

6- **الواردات الفلاحية** IMPOAGR: تمثل قيمة الواردات من المواد الغذائية وتم والتي تم استخراجها من المنظمة العالمية للزراعة .

7- **القيمة المضافة الفلاحية** VAAGR: تحصلنا عليها من البنك الدولي

الفرع الأول دراسة الارتباطات بين المتغيرات :

من خلال الرؤى التحليلية لنتائج البحوث والدراسات السابقة يمكن دراسة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة الحالية معتمدين في ذلك على مصفوفة الارتباطات لتحليل مدى ارتباط المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ولقد بينا النتائج في الجدول التالي:

الجدول 10 : مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

المتغيرات	الإنتاج الفلاحي	الثروة الحيوانية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	المساحة المزروعة	الواردات الفلاحية	الصادرات الفلاحية	القيمة المضافة الفلاحية	اليد العاملة في القطاع الفلاحي
الإنتاج الفلاحي	1	0.95	0.93	0.83	0.96	0.88	0.96	0.86
الثروة الحيوانية	0.95	1	0.85	0.86	0.92	0.87	0.96	0.80
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	0.93	0.85	1	0.83	0.93	0.78	0.88	0.80
المساحة المزروعة	0.83	0.86	0.83	1	0.80	0.64	0.77	0.56-
الواردات الفلاحية	0.96	0.92	0.93	0.80	1	0.90	0.95	0.87-
الصادرات الفلاحية	0.88	0.87	0.78	0.64	0.90	1	0.94	0.87-
القيمة المضافة الفلاحية	0.96	0.96	0.88	0.70	0.95	0.94	1	0.90-
اليد العاملة في القطاع الفلاحي	0.86-	0.80-	0.80-	0.56-	0.87-	0.87-	0.90-	1

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتم فحص المصفوفة التي تضم معاملات الارتباط البسيط بين كل المتغيرات المستقلة كعناصر. ففـــي النموذج العام يتم بناء المصفوفة المتماثلة بحذف الصف الأول والعمود الأول الخاصين بالمتغير التابع

$$R = \begin{vmatrix} 1 & r_{23} & r_{24}.... & r_{2k} \\ & 1 & r_{34}.... & r_{2k} \\ & & 1 .... & r_{2k} \end{vmatrix}$$

Y من المصفوفة:

إذا جرى حساب محددة المصفوفة فإذا كان المحدد يساوي للصفر كان ذلك دلالة على وجود ارتباط تام يجمع بين المتغيرات المستقلة.

من أجل معرفة العلاقة بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي، سنقوم بقياس الارتباط بين متغيرات القطاع الفلاحي ومؤشر النمو الاقتصادي والمتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث نقوم بتقدير مصفوفة الارتباك الموجود بالجدول أعلاه (الجدول10) وذلك اعتمادا على المتغيرات الأكثر تأثيرا ، حيث نلاحظ أن متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتبط ارتباطا ايجابيا من المتغيرات الأخرى ، فمثلا بمتغير المساحة المزروعة قدرت بـــ 0.88 والصادرات الفلاحية بـــ 0.78 والواردات بـــ 0.93 وكذا القيمة المضافة الفلاحية بـــ 0.88 والإنتاج الفلاحي بـــ 0.93 وكذا الإنتاج الحيواني بـــ 0.85 .

تكتشف صيغة معامل الارتباط العلاقة بين المتغيرات. تقوم بإرجاع القيم بين −1 و1. استخدمنا حاسبة ارتباط معامل أدناه لقياس قوة متغيرين.

صيغة معامل الارتباط :

$$r = \frac{N\Sigma xy-(\Sigma x)(\Sigma y)}{\sqrt{[N\Sigma x^2-(\Sigma x)^2][N\Sigma y^2-(\Sigma y)^2]}}$$

وعليه نستنتج أن القطاع الفلاحي يساهم في زيادة دخل نصيب الفرد من الناتج المحلي ولكن وعلى الرغم من أن كل المتغيرات قد أثرت ايجابيا إلا أن متغير اليد العاملة في المجال الفلاحي قد كان له تأثير سلبي يقدر بـــ 0.80 على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك راجع لما ذكرنا سابق بسبب عزوف الشباب على العمل في هذا القطاع بسبب التذبذب الحاصل فيه واعتماده على المناخ.

الفرع الثاني القيم الذاتية والتمثيل البياني للمتغيرات :

1- القيم الذاتية : الجدول11 : حساب القيم الذاتية

	F1	F2	F3	F4	F5	F6	F7	F8
valeur propre	**7,062**	**0,534**	**0,194**	**0,096**	**0,05**	**0,033**	**0,022**	**0,008**
variabilité	88,273	6,679	2,429	1,202	0,625	0,409	0,28	0,104
cumule %	**88,273**	**94,953**	**97,381**	**98,583**	**99,208**	**99,617**	**99,896**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برنامج XLSTATE 2019

من خلال الجدول نستنتج أن المحور F1 تمثل 88.27% من قيمة الجمود الكلي ، أمام المحور الثاني F2 الذي يمثل 6.679 % وعلى أساس ذلك فان التمثيل على المخطط العاملي ذو محورين F1و F2 بنسبة 94.953 % من الجمود الكلي وهذه النسبة تعتبر كبيرة جدا .

الشكل 06 : التمثيل البياني للقيم الذاتية :

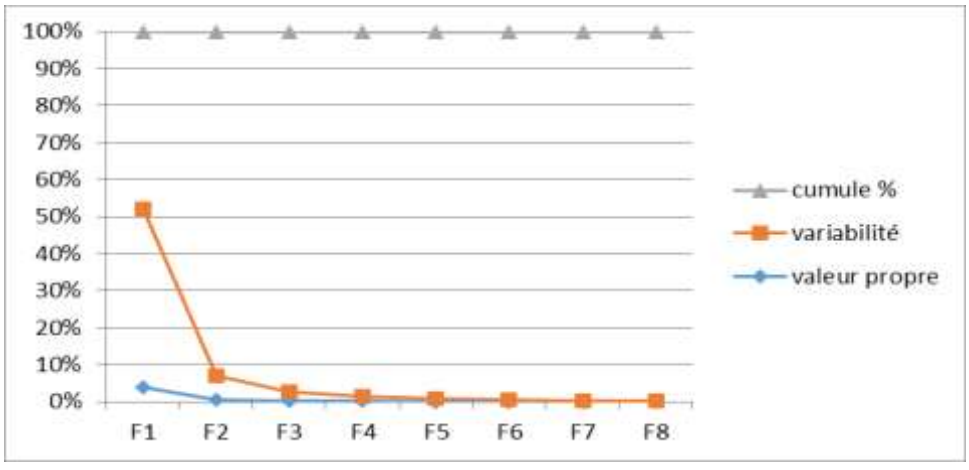

المصدر: من إعداد الطالبان استنادا لبيانات الجدول أعلاه

الشكل 07 : التمثيل البياني للمتغيرات :

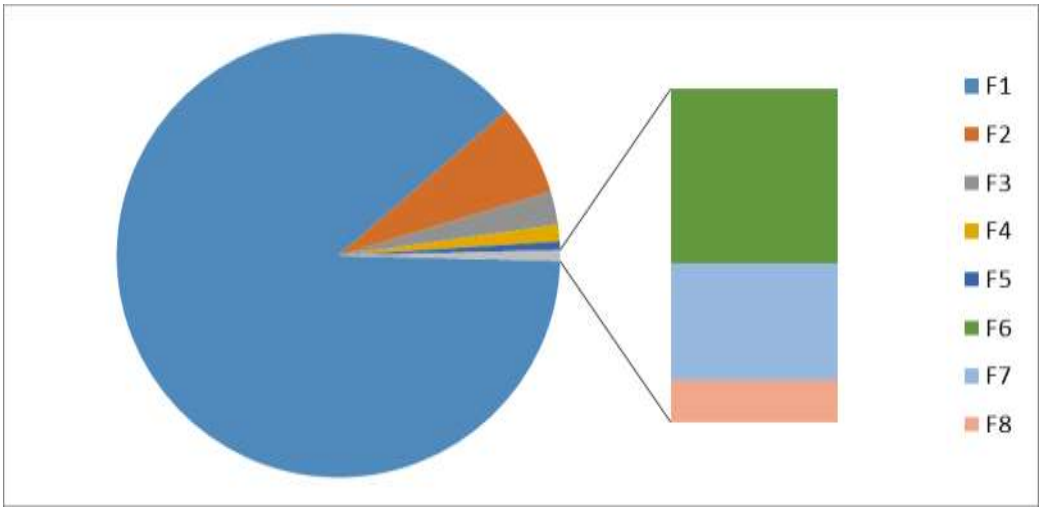

المصدر: من إعداد الطالبان استنادا إلى بيانات الجدول أعلاه

الفرع الثالث التعليق على المحورين F2, F1:

الجدول 12: مساهمة المتغيرات على المحورين F1.F2

المتغيرات	مساهمة المتغيرات		إحداثيات المتغيرات		تربيع التجب	
	F1	F2	F1	F2	F1	F2
الإنتاج الفلاحي	13.786	0.302	0.987	0.040	0.974	0.002
الثروة الحيوانية	13.138	1.716	0.963	0.096	0.928	0.009
نصيب الفرد	12.439	4.154	0.937	0.149	0.878	0.022
المساحة المزروعة	9.978	51.196	0.839	0.523	0.705	0.274
الواردات الفلاحية	13.626	0.07	0.981	-0.020	0.962	0.0
الصادرات الفلاحية	12.032	13.458	0.922	-0.268	0.85	0.072
القيمة المضافة الفلاحية	13.72	2.147	0.984	-0.107	0.969	0.011
المتغيرات	11.28	26.957	0.893	0.380	0.797	0.144

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

1- مساهمة المتغيرات:

بناء على الجدول أعلاه (الجدول 11) نلاحظ أن هناك مجموعتين من المتغيرات الأولى تمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، الواردات الفلاحية ، القيمة المضافة الفلاحية ، الإنتاج الفلاحي وكذا الإنتاج الحيواني تساهم في المحور الأول F1 بالنسب التالي بالترتيب (12.439، 13.626، 13.720، 13.786 ، 1.318).أما المجموعة الثانية التي تساهم في المحور الثاني F2 بالنسب التالية (51.196 ، 26.957 ، 13.458) والمتمثلة في المساحة المزروع ، اليد العاملة الفلاحية ، الصادرات الفلاحية .

2- إحداثيات المتغيرات :

نلاحظ أن المتغيرات تعبر عن إحداثيات موجبة في المحور الأول F1 ، أما المحور الثاني F2 الذي يمثل نسبة 6.679% من قيمة الجمود الكلي فهو أقل أهمية من المحور الأول حيث أن أغلب المتغيرات لها ارتباط يلبي وضعيف مع المحور الثاني سواء ايجابيا أو سبيا ما عدا متغيرة اليد العاملة الفلاحية والمساحة المزروعة التي لها ارتباط موجب بقيم 0.38 و0.523

أما بالنسبة للمعلمين F1 و F2 من خلال تربيع التجبر cos^2 نجد أن النتائج تؤكد كل المتغيرات تساهم في تكوين المحول الأول .

المطلب الثاني :اختبار التكامل المشترك بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي

من اجل فهم العلاقة الطويلة الأمد بين النمو الاقتصادي والقطاع الفلاحي قمنا باستخدام أسلوب التكامل المشترك من خلال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL وهو نموذج ديناميكي يستعين باختبار الحدود كمقاربة بديلة للتكامل المشترك (في وجود شعاع تكامل واحد- متغير تابع واحد) ، من فوائده انه يفسر المتغير التابع بناءا على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات المستقلة ويعمل هذا النموذج بواسطة اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرات المختلفة في درجات التكامل (الصفر والواحد أو الواحد فقط (بشرط أن يكون المتغير التابع مستقر في الدرجة الأولى كما يعتبر نموذج جيد في حالة العينات الصغيرة ويمكننا من تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل في نفس النموذج هذا لا يعني أنه خال من بعض العيوب.

الفرع الأول كتابة الشكل التحليلي للنموذج:

استعملنا في دراستنا هاته معطيات من الفترة 1990 -2021 وهي أقصى سنة وجدت لها إحصائيات فاستطعنا الحصول على البيانات المطلوبة وفق معطيات موقع البنك الدولي بالإضافة بيانات المنظمة العالمية للزراعة .

ولدراسة علاقة القطاع الفلاحي بالنمو الاقتصادي وأثره عليه استوجب استخدام نموذج ARDL وقد تم الاعتماد على المتغيرات المذكورة سابقا في المطلب الأول بغرض التحليل والدراسة واختبار فرضيات هذا البحث ولقد تم اختار هاته المتغيرات بناء على علاقتها مع المتغير التابع المتمثل في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لمعدل النمو الاقتصادي النمو الاقتصادي والمتغير المفسر والمتمثل في القطاع الفلاحي. لكن أولا يجب أن نتطرق لتعريف بنموذج ARDL .

1- **تعريف- بالنموذج** ARDL : طوره كل من Pessaranandal (1996) ، Prsaran (1997)، Pessaran and Shin (1995) عوضا عن دراسة التكامل وفقا الختبار جوهانسن ونماذج تصحيح الخطأ ECM ، بحيث تسمح هذه المقاربة بتقدير العلاقة قصيرة الأجل بغض النظر عن شرط تساوي درجات تكامل السلاسل الزمنية (I(1) إلى I(0)) وعدم تساوي درجة تكامل السلاسل الزمنية إلى I(2) ، حيث يعطي لنا الشكل العام للنموذج ARDL (p,q1,q2) في حالة وجود متغيرين تفسيريين كما في المعادلتين التاليتين[1] :

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \cdots + \alpha_p Y_{t-p} + \beta_0 X_{1t} + \cdots + \beta_{q1} X_{1t-q1} + \gamma_0 X_{2t} + \cdots + \gamma_{q2} X_{2t-q2} + \varepsilon_t \dots\dots (11)$$

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_i X_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \gamma_i X_{2t-k} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (12)$$

ولاختبار مدى تحقق عالقة التكامل المشترك طور كل من Pesran et Al 2001 في منهجية القياسية لنموذج الانحدار الذاتي للمبطئات الموزعة ARDL ، منهجية حديثا في نموذج تصحيح الخطأ

[1] Pesaran, M, Shin, Y, «An autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis», econometrics and economic Theory in the 20th Century: the ragnarfrisch Centennial Symposium, (March 3-5, 1995), (1999) pp18-31,

الغير مقيد UECUM إذ تعتمد هذه الطريقة على القيم الماضية للمتغيرات في عملية التقدير، وتعرف هذه الطريقة بمنهج اختبار الحدود BOUNDS TEST،حيث يتم صياغة نموذجUECUM ضمن إطار نموذج ARDL وبافتراض وجود متغيرين Y متغير تابع و Xمتغير مستقل نتحصل على الصيغة الدالية التالية[1] :

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \beta_j \Delta X_{1t-j} + \sum_{k=0}^{q2} \gamma_k \Delta X_{2t-k} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{1t-1} + \lambda_3 X_{2t-1} + \varepsilon_t \dots\dots (13)$$

أين تمثل كل من:λ1 و λ2 و λ3 معلمات عالقة طويلة المدى، بينما تمثل كل من α و Y_k β_j معلمات علاقة قصيرة المدى، وتكون معلمة المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة على يسار المعادلة، أما ε_t أخطاء الحد العشوائي. كما يتم التعبير عن المعلومات طويلة المدى في α_0 الجزء القاطع، نموذج ARDL وذلك بإيجاد معامل الأثر طويل المدى لمتغير المستقل، وهو عبارة عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطئة لفترة واحة مضروبا في إشارة سالبة على المعامل المتغير التابع المبطئة لفترة واحدة[2] ، فنتحصل على المعادلة التالية[3] :

$$b = \frac{-\lambda_2}{\lambda_1} \dots\dots (14)$$

وبهذا يصبح نموذج العالقة الطويلة الأجل كما يلي:

$$Y = \frac{-\alpha}{\lambda_1} + \frac{-\lambda_2}{\lambda_1} X_t$$

[1] Pesran, M, Shin, Y&Smith, R «bounds testing approuches to the analysis of level relationships», journal of applied Economic, 16, (2001) PP, 289-326

[2] مجدي الشوريجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري"، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 6 ، 2007 ،ص156

[3] عماد الدين احمد المصبح ، تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى ارمي وأسلوب ARDL مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القصيم، السعودية، المجلد 7 ،العدد1 ، 2013 ،ص 45

وتمكننا كذلك هذه المقاربة إلى إمكانية تطبيقها باستعمال سلاسل زمنية قصيرة، أي في حالة وجود عدد المشاهدات قليل اقل من 30 مشاهدة عكس نموذج تصحيح الخطأ أو التكامل المشترك لجوهانسن، إضافة إلى كونها تسمح بتقدير ديناميكية المدى القصير والمدى الطويل في آن واحد، كما تمكن هذه المقاربة للمتغيرات من اخذ درجات تأخير مثلى مختلفة[1] .

2- كتابة الشكل التحليلي لنموذج الدراسة :

المتغيرات المستقلة :

نقوم بإدخال اللوغاريتم على المتغيرات من أجل معرفة أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي وسيكون النموذج المقترح على الشكل التالي :

LNGDPPH = C(1) + C(2)*LNEMPLAGR + C(3)*LNEXPOAGR +
C(4)*LNIMPOAGR + C(5)*LNLANDAGR + C(6)*LNLIVESTOCK +
C(7)*LNPRODAGR + C(8)*LNVAAGR+U

حيث أن :

C: هو معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

LNGDPPH : يمثل لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

LNVAAGR : يمثل لوغاريتم القيمة المضافة

LNEMPLAGR : يمثل لوغاريتم اليد العاملة في المجال الفلاحي

LNEXPOAGR : يمثل لوغاريتم الصادرات من المواد الغذائية

LNPRODAGR : يمثل لوغاريتم الإنتاج الفلاحي

LNLANDAGR : يمثل لوغاريتم المساحة الزراعية.

LNLIVESTOCK : يمثل لوغاريتم الثروة الحيوانية

[1] أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2014/2000 ،"أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في العلو م الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017 ، ص215

Ui : متغير عشوائي يعبر عن أثر المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في النموذج والأخطاء الخاصة بالقياس.

الفرع الثاني دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

1- **اختبار ديكي فولر :** لمعرفة استقرارية السلاسل الزمنية سنعتمد على اختبار ديكي فولر الموسع ADF ، طور ديكي فولر (1981) " Augmented dickey-fuller ": اختبار يسمى ديكي فولر المطور ADF وهو يحمل نفس خصائص DF إلا انه انه يختلف معه في طريقة التقدير فهو يقترح تعديل لاختبارات المتباطئات إضافية للمتغير التابع من اجل التخلص من الارتباط الذاتي، وطول المتباطئات في النماذج الثالث يتحدد بمعيار أكيك information Citerionsakaikeوشوارتز citerions Schartzbayesian إذ يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية 1 +$\nabla Yt-j$ ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي، كما انه يرتكز على فرضية 1 > |φ| ويعتمد في عملية التقدير على طريقة المربعات الصغرى[1] بغرض التحقق من أن السلاسل الزمنية للمتغيرات تحتوي على جدر وحدة للموافقة على الفرضية الصفرية (H_0 : φ=1)مقابل الفرضية العكسي(H_0 : φ <1) المعبرة عن عدم وجود جدر وحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

الجدول 13 : نتائج اختبار ديكي فولدر ADF للمتغيرات محل الدراسة

المتغيرات	الاختبار	حد الثابت	ثابت واتجاه عام	بدون
LNGDPPH	ADF	-0.48	-2.41	0.73
عند المستوى	الاحتمالية	(0.8804)	(0.3668)	(0.8686)
LNGDPPH	ADF	-4.98	-4.81	-4.80
عند الفرق الأول	الاحتمالية	(0.0004)***	(0.0034)***	(0.0000)***
LNPRODAGR	ADF	-0.82	-1.81	1.73
عند المستوى	الاحتمالية	(0.7973)	(0.6721)	(0.9769)

[1]Regis Bourboynais, «Manuel Et exercices Corrigés En économétrie », 3eme Edition, DUNOD, paris, (2000), P231

LNPRODAGR	ADF	-5.20	-5.13	-4.72
عند الفرق الأول	الاحتمالية	(0.0002)***	(0.0016)***	(0.0000)***
LNEMPLAGR	ADF	-3.07	-2.88	-0.75
عند المستوى	الاحتمالية	(0.0425)**	(0.1835)	(0.3795)
LNEMPLAGR	ADF	-2.71	-2.75	-2.64
عند الفرق الأول	الاحتمالية	(0.0844)*	(0.2253)	(0.0103)**
LNEMPLAGR	ADF	-6.97	-7.08	-7.15
عند الفرق الثاني	الاحتمالية	(0.0000)***	(0.0000)***	(0.0000)***
LNEXPOAGR	ADF	-0.99	-2.28	0.80
عند المستوى	الاحتمالية	(0.7427)	(0.4272)	(0.8800)
LNEXPOAGR	ADF	-6.4	-6.36	-6.29
عند الفرق الأول	الاحتمالية	(0.0000)***	(0.0001)***	(0.0000)***
LNIMPORAGR	ADF	-0.72	-2.22	1.34
عند المستوى	الاحتمالية	(0.8233)	(0.4566)	(0.9509)
LNIMPORAGR	ADF	-5.92	-5.79	-5.35
عند الفرق الأول	الاحتمالية	(0.0000)***	(0.0003)***	(0.0000)***
LNLANDAGR	ADF	-1.69	-1.61	1.71
عند المستوى	الاحتمالية	(0.4239)	(0.7627)	(0.9760)
LNLANDAGR	ADF	-5.39	-5.72	-4.90
عند الفرق الأول	الاحتمالية	(0.0002)***	(0.0004)***	(0.0000)***
LNVAAGR	ADF	-1.71	-2.62	1.34-
عند المستوى	الاحتمالية	(0.4122)	(0.2743)	(0.9517)
LNVAAGR	ADF	-3.29	-2.67	-1.48

عند الفرق الأول	الاحتمالية	(0.0.0274)**	(0.2550)	(0.1250)
LNVAAGR	ADF	-3.38	-3.83	-3.41
عند الفرق الثاني	الاحتمالية	(0.0224)***	(0.0330)***	(0.0016)***
LNLIVESTOCK	ADF	-0.19	-2.55	2.69
عند المستوى	الاحتمالية	(0.9285)	(0.3014)	(0.9973)
LNLIVESTOCK	ADF	-4.87	-4.70	-3.84
عند الفرق الأول	الاحتمالية	(0.0006)***	(0.0044)***	(0.0004)***

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 10

من خلال معطيات الجدول أعلاه نرى أنه يمكن تطبيق اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وبحث علاقة طويلة الأمد بين هاته المتغيرات وفي دراستنا هاته فقد درسنا العلاقة طويلة الأمد بين الإنتاج الفلاحي والنمو الاقتصادي . إلا أنه في هاته الحالة نستثني متغير اليد العاملة والقيمة المضافة الفلاحية فهي متكاملة من الدرج الثانية

المطلب الثالث التفسير الاقتصادي للنتائج :

من خلال تقدير للنموذج والقيام بالاختبار الضروري، توصلنا إلى ما يلي :

- كل متغيرات الدراسة : الثروة الحيوانية ، القيمة المضافة ، الإنتاج الزراعي ، الصادرات الفلاحية الواردات الفلاحية ترتبط ارتباطا قويا وموجب مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- متغيرة اليد العاملة ترتبط ارتباط قوي وسالب مما يعني أن لها تأثير عكسي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- المتغيرات التالية : الثروة الحيوانية ، القيمة المضافة الفلاحية، الإنتاج الفلاحي قريبة من المتغير اليد العاملة إذا فهم من أهم المتغيرات .
- متغير اليد العاملة ليس له تأثير كبير على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

- أي زيادة في الصادرات الفلاحية أو الثروة الحيوانية يكون لها تأثير على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
- متغيرات الصادرات ، الواردات ، الناتج الفلاحي مقبولة إحصائيا
- المتغيرات : المساحة المزروعة والثروة الحيوانية جاءت معنوية
- هناك علاقة عكسية بين اليد العاملة الزراعية والواردات الزراعية والثروة الحيوانية والقيمة المضافة لأن المعملات جاءت سالبة حيث إذا زادت هاته المتغيرات نقص نصيب الفرد من الناتج الإجمالي
- كل من المتغيرات التالية : الصادرات الزراعية ، المساحات المزروعة ، الناتج الزراعي لها تأثير طويل الأمد ولها علاقة طردية مع نصيب الفرد المحلي من الناتج الإجمالي.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هاته الدراسة القياسية إلى قياس أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى غاية 2022 بالاعتماد على الاحصائيات المتوفرة في البنك الدولي وباستخدام اختبار الاستقرارية تم تحديد العلاقة بين المتغيرات الموجودة في الدراسة والمتغير التابع المتمثل بالنصيب الفرد المحلي من الناتج الإجمالي كمؤشر لمعدل النمو الاقتصادي ولقد خرجنا بجملة من النتائج .

الخاتمة

على اعتبار أن الجزائر من أهم الدول المصدرة للبترول وتعتبر صادرات المحروقات المجال الأول والأهم في اقتصادها، لكن ذلك قد أدى إلى حصر التنوع الاقتصادي وعدم شموليته على أنواع أخرى منها الصادرات الفلاحية ، الأمر الذي جعل الجزائر تعتمد في تأمين غذائها على دول أخرى ، فالجزائر تعتبر من الدول التي تستورد القمح بكميات ضخمة وهذا ما رأيناه مؤخرا بعد أزمة أوكرانيا وروسيا اللتان تعتبران الموردان الأساسيان للقمح في العالم .

وكباقي الدول النامية تنقص الجزائر تطوير مجالها الفلاحي وإدخال التكنولوجيا في هذا القطاع وذلك لتخفيف العبء على الفلاحين ، وكما رأينا أن الدولة الجزائرية قد ساهمت بمبالغ ضخمة في إطار البرامج الإنعاش الاقتصادي والتي يمكن القول أنها قد مساهمة مفيدة ولكن غير مستدامة ، وعليه أصبح من الضروري إعادة النظر في تطبيق إستراتيجية تنموية للقطاع الفلاحي بما تمتلكه من مقومات طبيعية وبشرية هامة، بالعمل على إصلاحه واعتماد تنظيمات فلاحية، بالإضافة ، بما يساعد على تكوين قطاع زراعي حيوي يساهم في النمو والتنمية الاقتصادية والتحرر من التبعية النفطية. حيث توصلت الدراسة أن القطاع الفلاحي هو أهم القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الوطني، وأن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الجزائري تبقى ضعيفة، لكن رغم ذلك تبقى غير كافية لو أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري، حيث تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

- يعد القطاع الفلاحي متغير كمي تحكمه عدة مؤشرات تدل على وجوده أو عدم وجوده
- نصيب الفرد الملحي من الناتج الإجمالي يعتبر مؤشر يمقل النمو الاقتصادي
- القطاع الفلاحي يمتلك قدرات طبيعية وبشرية تؤهله للعب دور مهم في رفع النمو الاقتصادي في الجزائر
- القطاع الفلاحي لد دور مهم في توفير الغذاء ، وسد احتياجات السكان
- القطاع الفلاحي يساهم في التشغيل وتوفير مناصب عمل
- القطاع الفلاحي لد دور في تحريك الأنشطة الاقتصادية
- يمكن الاعتماد على القطاع الفلاحي في تحقيق اقتصاديات تنموية كبيرة

- هناك علاقة بين الفلاحة والنمو الاقتصادي وهي علاقة إيجابية وطويلة الأمد

- على الرغم من انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن هناك حلول م نرفع هذا القطاع

- باستخدام أساليب التحليل الكمي القياسي تمكنت الدراسة من إيجاد العلاقة بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي

- وجود تأثير لكل من : الصادرات الفلاحية ، الواردات الفلاحية

اقتراحات الدراسة :

على ضوء النتائج الموضحة نقدم اقتراحات التالية :

- تعزيز القطاع الفلاحي ودعمه ببرامج اقتصادية خاصة به وذلك من أجر رفع مستوى الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتوفير المواد الأولية
- التركيز على استخدام الأراضي الزراعية المهدورة
- ضرورة توفير الدعم الكامل للفلاح من الناحية المالية والاجتماعية ، كما أن تفضيل الإنتاج المحلي يعطي تحفيز للفلاح على الاستمرار في العمل
- توفير الخبر واليد العاملة المؤهلة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة
- عدم الاعتماد الكلي على المحروقات والبترول
- تحسين البنية التحية الريفية
- تسهيل الاستثمارات الفلاحية ومحاربة كل أنواع البيروقراطية
- منح القروض ومتابعتها
- فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي وتعزيز التعاونات الدولية وتبادل الخبرات .
- الاستفادة من التجارب العالمية في النهضة بالقطاع .

آفاق البحث:

بطبيعة الحال ومهما حاولنا جاهدين الالمام بالموضوع إلا أنه يبقى ناقصا وهذا من الطبيعة البشرية لذلك لا يزال الطريق طويل أمام الدراسات المستقبلية للتطرق أكثر لمثل هذا الموضوع ومع هذا نأمل أن نكون قد وفقنا ولو قليلا في الدراسة .

قائمة المراجع

النصوص القانونية :

1- المرسوم التنفيذي رقم 05-413 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 72 الصادرة بتاريخ 2 نوفمبر 2005
2- المادة 03 من القرار الوزاري رقم 553 المؤرخ في 10 جوان 2000.

الكتب :

1- معجم المعني
2- الجيلالي عجة ، **أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها** ، دار الخلدونية للنشر ولتوزيع ، الجزائر ، 2005
3- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات سياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007
4- عبد القادر ،عطية محمد عبد القادر، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
5- مسعود مجيد ، **التنمية المضيعة في البلدان العربية، الطبعة الأولى**، دار المدى للثقافة والنشر، مصر، 1998

الدراسات الأكاديمية:

1- عمر جنينه و مديحه بخوش، مداخلة تحت عنوان: " **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر**"، ملتقى دولي: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011
2- زهير عماري، مداخلة تحت عنوان: "**القطاع ألفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي .. أين الخلل" دراسة قياسية منذ سنة 1980**"،الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2014
3- علاء الدين قادري ، زهرة دريش ، **اتفاقية تحرير المنتجات الزراعية وآثارها المستقبلية على الاقتصاد الوطني(دراسة اقتصادية وتحليلية)**، الملتقى الدولي الرابع: القطاع الفلاحي

كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة الجزائر 3 ، 25/24 ماي 2017.

ملتقيات علمية :

1- سارة مسعودي ،محمد الأمين مصطفاوي ،المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها ، أوراق وبحوث الملتقى العلمي الوطني ، المحور الأول ، 2021

المقالات العلمية:

1- حميد باشوش ، **واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000 –2015** مجلة دفاتر بوادكس ، العدد رقم 06 ، سبتمبر 2016

2- نعيمة زلاطو ، حكيم حداشي ، **المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري، للوصول إلى التنمية الاقتصادية** ، مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة، المجلد 22العدد 03 ،2022

3- عزيز دحماني ، خديجة العرابي ، **دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر** زراعة التمور نموذجا ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، العدد 04 ، 2017

4- نور الدين حاروش، **إستراتجية إدارة المياه في الجزائر، مجلة إدارة السياسة والقانون،** العدد السابع ، جامعة الجزائر3 جوان 2012

5- جمال جعفري ، ادريس عبدلي ، **واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)** ، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال معمل دراسات التنمية المكانية وريادة الأعمال ، المجلد 03 ، العدد 01 ، 2019

6- جمال جعفري ، العجال عدالة ، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 –2015)** ، مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 10 العدد 02 ، 2018

7- كريم زرمان ، "**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، 2001-2009**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، المركز الجامعي خنشلة ، جوان 2010

8- **وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "عرض مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وأفاق"**، ماي2012

9- محمد مسعي، "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012

10- حسينة حوحو ، **آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 23 ، نوفمبر 2011

11- إيمان شعبانة ، **مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي** ، دفاتر السياسة والقانون ، الجزائر ، العدد 16 جانفي 2017

12- توفيق تمار ، **الزراعة العضوية كرافد المستدامة الأمن الغذائي في الجزائر** ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2017

13- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2008

14- سمية شهيناز طالب ، لبيق محمد البشير ،**الأثر ديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة**– دراسة حالة الجزائر ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 2 ، العدد 1 ، 2018

15- مجدي الشوريجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري"، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 6 ، 2007

16- عامر أحمد، **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010 .

المذكرات :

1- كتفي سلطانة ، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة لماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005-2006

2- غردي محمد،القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ، جامعة الجزائر 03 ، 2012.

3- عبد القادر فاضل ، **القطاع الزراعي في الجزائر إستراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة OMC استرشادا بالتجربة المصرية** ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007.

4- عز الدين سمير ،**انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03 ،2012

5- فوزية غربي ،**الزراعة بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008

6- الجيلالي موساوي وآخرون ، **مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر** ، دراسة قياسية لفترة 200–2020 ، مذكرة لننيل شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حمه لخضر الوادي ، 2021–2022.

7- فريال قابوش ، **اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 –2015)** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة أم البواقي ، العربي بن مهيدي ،

8- عماد الدين احمد المصبح ،تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سورية باستخدام منحنى ارمي وأسلوب ARDL مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القصيم، السعودية، المجلد7 العدد1 ، 2013

9- أميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي–دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2014/2000، "أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017

المراجع الأجنبية :

1- Despois, Reynal : Géographie de l’Afrique du Nord-Ouest.- Paris, Editions Payot, 1958

2- Algérien. MADR, Plan national de développement agricole, 2001

3- Pierre Robert, Croissance et crise (Analyse économique et historique), chapitre I : La croissance, présentation d'un processus complexe, Pearson, France,2010

4- Alain Beeitone ,Emmanuel buisson ,Christine Dollo , Emmanuel le Masson , économie , édition Dollaz , Paris ,p320

5- Pesaran, M, Shin, Y«An autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis», econometrics and economic Theory in the 20th Century: the ragnarfrisch Centennial Symposium, (March 3-5, 1995), (1999)

6- Pesran, M, Shin, Y&Smith, R «bounds testing approuches to the analysis of level relationships», journal of applied Economic, 16, (2001)

7- Regis Bourboynais, «Manuel Et exercices Corrigés En économétrie », 3eme Edition, DUNOD, paris, (2000)

ملاحق

ملاحق

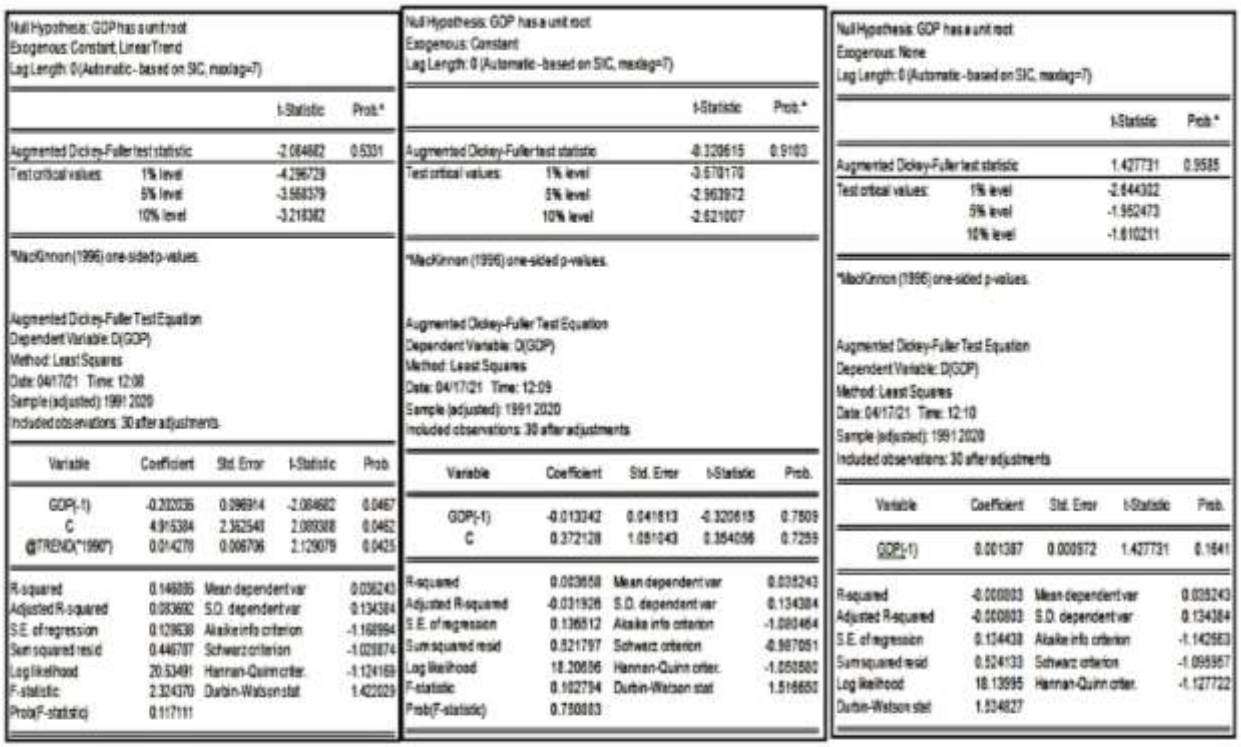

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.084682	0.5331
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 04/17/21 Time: 12:08
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.202036	0.096914	-2.084682	0.0467
C	4.915384	2.362543	2.080388	0.0462
@TREND("1990")	0.014278	0.006706	2.129079	0.0425

R-squared	0.148095	Mean dependent var	0.036243
Adjusted R-squared	0.083692	S.D. dependent var	0.134384
S.E. of regression	0.128638	Akaike info criterion	-1.168994
Sum squared resid	0.446707	Schwarz criterion	-1.028874
Log likelihood	20.53491	Hannan-Quinn criter.	-1.124169
F-statistic	2.324370	Durbin-Watson stat	1.422029
Prob(F-statistic)	0.117111		

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.320615	0.9103
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 04/17/21 Time: 12:09
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.013342	0.041613	-0.320615	0.7509
C	0.372128	1.051043	0.354096	0.7259

R-squared	0.003658	Mean dependent var	0.036243
Adjusted R-squared	-0.031926	S.D. dependent var	0.134384
S.E. of regression	0.136512	Akaike info criterion	-1.080464
Sum squared resid	0.521797	Schwarz criterion	-0.987051
Log likelihood	18.20696	Hannan-Quinn criter.	-1.050580
F-statistic	0.102794	Durbin-Watson stat	1.516650
Prob(F-statistic)	0.750803		

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.427731	0.9585
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 04/17/21 Time: 12:10
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.001387	0.000972	1.427731	0.1641

R-squared	-0.000803	Mean dependent var	0.036243
Adjusted R-squared	-0.000803	S.D. dependent var	0.134384
S.E. of regression	0.134438	Akaike info criterion	-1.142663
Sum squared resid	0.524133	Schwarz criterion	-1.099957
Log likelihood	18.13995	Hannan-Quinn criter.	-1.127722
Durbin-Watson stat	1.534827		

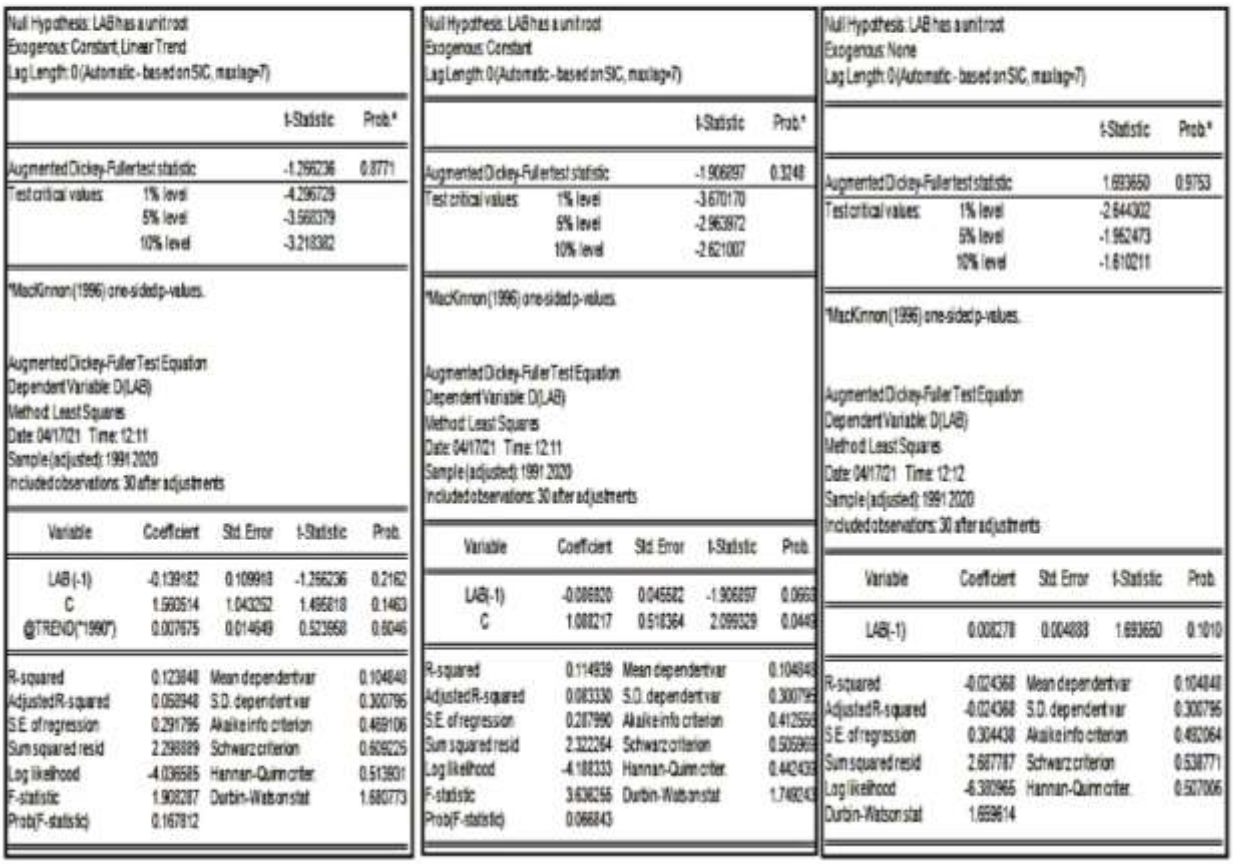

Null Hypothesis: LAB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.266236	0.8771
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LAB)
Method: Least Squares
Date: 04/17/21 Time: 12:11
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAB(-1)	-0.139182	0.109918	-1.266236	0.2162
C	1.593514	1.043252	1.466818	0.1463
@TREND("1990")	0.007675	0.014649	0.523868	0.6046

R-squared	0.123848	Mean dependent var	0.104848
Adjusted R-squared	0.058948	S.D. dependent var	0.300795
S.E. of regression	0.291796	Akaike info criterion	0.469106
Sum squared resid	2.298889	Schwarz criterion	0.609225
Log likelihood	-4.036585	Hannan-Quinn criter.	0.513931
F-statistic	1.908287	Durbin-Watson stat	1.680773
Prob(F-statistic)	0.167812		

Null Hypothesis: LAB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.906897	0.3248
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LAB)
Method: Least Squares
Date: 04/17/21 Time: 12:11
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAB(-1)	-0.086820	0.045522	-1.906897	0.0668
C	1.080217	0.518364	2.099329	0.0449

R-squared	0.114939	Mean dependent var	0.104848
Adjusted R-squared	0.083330	S.D. dependent var	0.300795
S.E. of regression	0.287990	Akaike info criterion	0.412556
Sum squared resid	2.322264	Schwarz criterion	0.506968
Log likelihood	-4.188333	Hannan-Quinn criter.	0.442439
F-statistic	3.636255	Durbin-Watson stat	1.749243
Prob(F-statistic)	0.066843		

Null Hypothesis: LAB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.693650	0.9753
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LAB)
Method: Least Squares
Date: 04/17/21 Time: 12:12
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LAB(-1)	0.008278	0.004888	1.693650	0.1010

R-squared	-0.024368	Mean dependent var	0.104848
Adjusted R-squared	-0.024368	S.D. dependent var	0.300795
S.E. of regression	0.304438	Akaike info criterion	0.492064
Sum squared resid	2.687787	Schwarz criterion	0.538771
Log likelihood	-6.380965	Hannan-Quinn criter.	0.507006
Durbin-Watson stat	1.659614		

Null Hypothesis: CAP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.082741	0.5326
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CAP)
Method: Least Squares
Date: 04/17/21 Time: 12:13
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAP(-1)	-0.496764	0.238514	-2.082741	0.0486
D(CAP(-1))	-0.323739	0.276995	-1.168753	0.2545
D(CAP(-2))	0.460475	0.293966	1.566423	0.1309
C	3.522534	1.680913	2.095608	0.0473
@TREND("1990")	0.000595	0.004776	0.124639	0.9019

R-squared	0.541026	Mean dependent var	0.013158
Adjusted R-squared	0.461205	S.D. dependent var	0.272453
S.E. of regression	0.199987	Akaike info criterion	-0.220692
Sum squared resid	0.919686	Schwarz criterion	0.017202
Log likelihood	8.089681	Hannan-Quinn criter.	-0.147965
F-statistic	6.777955	Durbin-Watson stat	2.101797
Prob(F-statistic)	0.000932		

Null Hypothesis: CAP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.126726	0.2363
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CAP)
Method: Least Squares
Date: 04/17/21 Time: 12:14
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAP(-1)	-0.496742	0.233571	-2.126726	0.0439
D(CAP(-1))	-0.319775	0.269460	-1.186722	0.2470
D(CAP(-2))	0.459068	0.287668	1.595844	0.1236
C	3.532081	1.644367	2.147988	0.0420

R-squared	0.540716	Mean dependent var	0.013158
Adjusted R-squared	0.463306	S.D. dependent var	0.272453
S.E. of regression	0.199643	Akaike info criterion	-0.291445
Sum squared resid	0.920506	Schwarz criterion	-0.101130
Log likelihood	8.080229	Hannan-Quinn criter.	-0.233264
F-statistic	9.418433	Durbin-Watson stat	2.104692

Null Hypothesis: CAP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.785987	0.8774
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CAP)
Method: Least Squares
Date: 04/17/21 Time: 12:14
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAP(-1)	0.004415	0.005617	0.785987	0.4387
D(CAP(-1))	-0.827938	0.182350	-4.540389	0.0001

R-squared	0.432970	Mean dependent var	0.002368
Adjusted R-squared	0.411969	S.D. dependent var	0.273731

Null Hypothesis: EXAGRI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.977834	0.1562
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXAGRI)
Method: Least Squares
Date: 04/17/21 Time: 12:16
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAGRI(-1)	-1.080301	0.362781	-2.977834	0.0072
D(EXAGRI(-1))	0.271805	0.330241	0.823051	0.4197
D(EXAGRI(-2))	-0.080751	0.258323	-0.312596	0.7577
D(EXAGRI(-3))	0.113325	0.218254	0.519235	0.6090
C	4.336064	1.501939	2.886971	0.0088
@TREND("1990")	0.080004	0.023745	3.369096	0.0029

R-squared	0.545679	Mean dependent var	0.053603
Adjusted R-squared	0.437507	S.D. dependent var	0.468294
S.E. of regression	0.343718	Akaike info criterion	0.895142
Sum squared resid	2.480990	Schwarz criterion	1.183106
Log likelihood	-6.084423	Hannan-Quinn criter.	0.980769
F-statistic	5.044568	Durbin-Watson stat	1.890741
Prob(F-statistic)	0.003428		

Null Hypothesis: EXAGRI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.538465	0.5008
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXAGRI)
Method: Least Squares
Date: 04/17/21 Time: 12:16
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAGRI(-1)	-0.185500	0.120575	-1.538465	0.1352
C	1.020618	0.630639	1.618388	0.1168

R-squared	0.077943	Mean dependent var	0.057749
Adjusted R-squared	0.045012	S.D. dependent var	0.434153
S.E. of regression	0.424269	Akaike info criterion	1.187443
Sum squared resid	5.040119	Schwarz criterion	1.280856
Log likelihood	-15.81164	Hannan-Quinn criter.	1.217326
F-statistic	2.366876	Durbin-Watson stat	2.249219
Prob(F-statistic)	0.135160		

Null Hypothesis: EXAGRI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.536148	0.8261
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXAGRI)
Method: Least Squares
Date: 04/17/21 Time: 12:17
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXAGRI(-1)	0.008159	0.015218	0.536148	0.5959

R-squared	-0.008309	Mean dependent var	0.057749
Adjusted R-squared	-0.008309	S.D. dependent var	0.434153
S.E. of regression	0.435952	Akaike info criterion	1.210198
Sum squared resid	5.511582	Schwarz criterion	1.256905
Log likelihood	-17.15297	Hannan-Quinn criter.	1.225140
Durbin-Watson stat	2.489927		